جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية - بودواو
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

دراسة حالة بلدية دلس 2014\2019

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب:
بن دحمان علي

إشراف الأستاذة:
لينـدة سباش

أعضاء لجنة المناقشة

مسعودي مجيد	جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس	رئيسا
سباش لينـدة	جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس	مشرف
دريادي حميدة	جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس	ممتحن

السنة الجامعية: 2019 / 2020

كلمة شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنت من انجاز هذه المذكرة.

أتقدم بالعرفان والشكر الجزيل الى الأستاذة الفاضلة "سباش ليندة" على كل التوجيهات والملاحظات والانتقادات التي وجهتها لي وكذا على صبرها واشرافها على هذه المذكرة رغم تعدد التزاماتها والظروف الصعبة التي مرت بها.

كما اشكر كثيرا جميع الأساتذة وخاصة الأستاذة "سلمى بورياح" والزملاء الذين قدموا لي المساعدة مهما كانت طبيعتها، والى كل من قدم لي تشجيعا مهما بلغت درجته.

كما أتوجه بخالص الشكر الى كافة اساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية تخصص تنظيم اداري وسياسي بجامعة بومرداس بودواو على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا.

شكرا جميعا

بن دحمان علي

ا هـد ا ء

وصلت رحلتي الجامعية الى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط.

الى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادنا أنا وإخوتي على الدوام "أمي الحبيبة".

صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل على طيلة حياته "أبي العزيز".

الى أختي " سلمى" واخوتي "رابح، سلام" وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون في أصعدة كثيرة.

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى ان يحوز على رضاكم.

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا (1)

قيما لينذر باسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا (2)

صدق الله العظيم

مقدمة

الجزائر واحدة من الدول العربية التي تقع في شمال القارة الأفريقية، وتعتبر من أكبر الدول في العالم، حيث تبلغ مساحتها حوالي2,381,741 كم²، تشكل الصحراء ما نسبته 80% من هذه المساحة، تمتلك الجزائر إمتدادا كبيرا على سواحل البحر الأبيض المتوسط الا أن إمتداد السلاسل الجبلية على حافة هذه السواحل قلل من القدرة على الاستفادة من هذه السواحل.

يغلب على مناخ الجزائر الطابع الصحراوي لذلك تعد من بلدان العالم الفقيرة بمصادرها المائية حيث تفتقر الى الأنهار المحلية أو العابرة، والجزائر بلد ساحلي يمتد على أكثر من 1280 كيلومتر على حدود البحر الأبيض المتوسط، يملك مساحة بحرية شاسعة مخصصة للصيد البحري تقدر ب 9,5 مليون هكتار إضافة الى 100 ألف هكتار من المسطحات المائية موزعة على التراب الوطني يمكن استغلالها في نشاط تربية المائيات والصيد القاري، كما أن الجزائر تزخر بمخزون سمكي في المياه الساحلية يقدر بحوالي 500.000 طن بالإضافة الى وجود مخزون معتبر من الأسماك الكثيرة الترحال والأسماك النبيلة ذات القيمة التجارية العالية وكذا إحتياطي ضخم من المرجان، الإسفنجيات، قنافذ البحر والأصداف البحرية زيادة على أكثر من 600 نوع من الطحالب البحري ذات الاستعمالات المختلفة. يتميز قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر بجملة من الخصائص يتحدد على أساسها حجم ونوع الثروة السمكية المتاحة للاستغلال والتي تسمح له أن يلعب على غرار بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى أدوارا إقتصادية وإجتماعية متعددة ذات أهمية بالغة الى جانب الدور الغذائي، وتعتبر الجزائر من الدول التي تشهد إزدهارا كبيرا في قطاع الصيد البحري، فهو يمثل قطاعا إقتصاديا وإستراتيجيا، ومصدرا مهما للإزدهار الإقتصادي ومجالا للتقدم والتنمية، فقطاع الصيد البحري في الجزائر كفيل بلعب دور ريادي في الديناميكية الإقتصادية الحالية

والمستقبلية، كما أنه يتيح العديد من فرص العمل، ويوفر ألاف الأطنان من المنتجات الصيدية للسوق الاستهلاكية. ولذلك تسعى الجهات المختصة "وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية والمديريات الولائية" الى ضبط وإعداد هيكلة، وترقية وتوطيد مختلف نشاطات الصيد البحري.

ظل هذا القطاع مهمشا الى غاية سنة 2000، أين بدأت الجزائر توليه إهتماما كبيرا تجلى في إستحداث وزارة خاصة به، وتجنيد مختلف السياسات لدعم الاستثمار فيه وظهور العديد من القوانين لتنظيم المهنة، لتحقيق تنميته وتطويره وترقية الإنتاج السمكي، وكذا الحفاظ على ديمومته بتجنب الافراط في الصيد، وإستنزاف بعض المخزونات السمكية، وزيادة طاقات الصيد عن الكميات المحددة، إضافة الى التغيرات في النظم الإيكولوجية بفعل الانسان فضلا عن زيادة الطلب على الأسماك في الأسواق العالمية ومالها من تأثير على الأسواق المحلية والدولية .

إن التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي ترمي الى تحقيقيها كل دولة من خلال تطبيقها لسياسات مختلفة، يتوجب عليها البحث عن موارد إقتصادية جديدة من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية، بإعتبار الجزائر دولة نامية يعتمد إقتصادها على المحروقات بدرجة تكون مطلقة ولكونها دولة ساحلية وسعيا منها لتطوير صادراتها خارج المحروقات فانه توجب البحث عن مصادر دخل جديدة وبالتالي عليها الاعتماد على مواردها المحلية أو القطاعات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها للمساهمة في عملية التنمية و بالتالي عليها الإلتفاف الى قطاع الصيد البحري، وتسمح له بالبروز كقطاع هام على غرار بقية القطاعات (الصناعة التجارة الفلاحة) فبإمكانه أداء أدوار اقتصادية واجتماعية هامة وله دور في تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل ولهذا فان الإهتمام بتنميته يعتبر شرطا ضروريا لإستراتيجية التنمية الشاملة والتنمية المحلية على حد سواء.

أهمية الدراسة:

يعد قطاع الصيد البحري من القطاعات التي لها دور كبير في التنمية سواء على المستوى العالمي أو المحلي

الأهمية العلمية:

ترتبط التنمية المحلية بالبيئة، فلكل حيز جغرافي بيئي خصوصيته، وخصوصية المناطق الساحلية هي إرتباط سكانها بالبحر، وما ينتجه من ثروات، لذلك من المهم معرفة الدراسات الميدانية التي إهتمت بهذا المجال والتي حاولت تطبيق نتائج دراساتها على البيئة الساحلية من خلال الإطار المؤسساتي الذي وضعته الدولة لهذا القطاع.

الأهمية العملية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى نجاعة الأليات المستخدمة في قطاع الصيد البحري و دورها في التنمية من ناحية سوق الشغل، و إمتصاص البطالة و توفير الموارد المالية لخزينة الدولة، و مدى مواكبة هذا القطاع للتطورات العلمية من أجل المحافظة على الثروة السمكية و البيئة و حتى في مجال تربية المائيات، فالتنمية المستدامة أصبحت تفرض نفسها كأولوية ، فالأهمية الاقتصادية غير كافية لوحدها، فهي أصبحت مقترنة بعنصر الاستدامة حتى يتمكن قطاع الصيد البحري من تحقيق معادلة التوازن بين الجدوى الاقتصادية و التنمية المحلية و المستدامة.

مبررات إختيار الموضوع:

الذاتية

-ان اختيار هذا الموضوع لم يكن وليد الصدفة، بل كانت نتاج اهتمام سابق بهذا المجال وخاصة انه من بيئتي المحلية.

-الاهتمام بالمواضيع الحديثة والرغبة في الاطلاع عليها.

-الشعور بأهمية هذا الموضوع خاصة مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد.

الموضوعية: محاولة دراسة هذا القطاع من زاوية التخصص وهذا بدراسة التطورات والسياسات التي عرفها القطاع، باعتبار أن الدراسات المعنية بهذا القطاع في تخصص العلوم السياسية لم تلق الاهتمام، مقارنة بالعلوم الاقتصادية كما أن ربطها بالتنمية المحلية يجعلنا نعرف تحديات وأفاق هذا القطاع.

أهداف الدراسة:

-التعرف على واقع قطاع الصيد البحري في الجزائري وعلاقته بالتنمية.

-معرفة المعوقات التي تواجه هذا القطاع ميدانيا خاصة فيما يتعلق بمشكل اليد العاملة المؤهلة ومشكل التسويق والمضاربة، وكذا مشكل استنزاف الثروة السمكية من خلال الصيد الجائر وتهريب المرجان.

-معرفة مدى مواكبة القوانين والغلاف المالي الذي ترصده الدولة لتطير هذا القطاع.

أدبيات الدراسة:

- دراسة أبو زيد أعمر. تحليل نشاط النشاط الصيد البحري "دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر "، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية الاقتصادية وعلوم التسيير،2002. حيث تناولت هذه الدراسة إبراز إمكانيات ومميزات قطاع الصيد البحري في الجزائر. حيث توصلت هذه الدراسة الى أنه يمكن إرجاع فشل السياسات التنموية إلى عدم الالتزام بتطبيق القرارات التي تتغير بتغير المسؤلين، واحتكار وكلاء بيع المنتوج في ظل غياب أسواق الجملة الأمر الذي حال دون تنظيم المهنة من جهة، وضبط الأسعار ومراقبتها في ظل سوق تنافسي يحكمه

العرض والطلب من جهة أخرى، دون إغفال طول المسار التسويقي وكثرة الوسطاء الذي انعكس على ارتفاع التكاليف ومن ثم الأسعار.

- دراسة مختار رحماني حكيمة. واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2001\2002. جاءت هذه الدراسة لتوضيح الغاية من التنمية المستدامة لهذا القطاع وسبل تقييمها وإبراز أهمية المؤشرات في قياس مدى تحقيقها. حيث ان هذه الدراسة توصلت الى نتائج عديدة مها أن قطاع الصيد البحري في الجزائر عانى من التغيير المستمر للإدارات التي إتبعها منذ الإستقلال. كذلك يساهم الصيد البحري في خلق الثروة وموازنة الميزان التجاري وإشباع الاحتياجات الغذائية للسكان في العالم وخلق فرص العمل. رغم المساعي المبذولة لجعل السمك في متناول الجميع إلا أن ذلك ظل بعيدا في الواقع، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف تصليح السفن المتوقفة.

في ظل مساعي الجماعات المحلية للإعتماد على مواردها المحلية لتحقيق التنمية المحلية يمكن طرح الإشكال التالي:

الإشكالية: ما مدى مساهمة قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية في بلدية دلس؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي مكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر وكيف يساهم في تحقيق التنمية المحلية؟
- ماهي المعوقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع ميدانيا؟
- كيف يؤثر قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية المحلية في بلدية دلس؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

لقد تم أخذ مدينة دلس كمكان للدراسة بإعتبارها منطقة ساحلية ويسهل التنقل إليها، ويمكن التواصل مع العاملين في هذا القطاع سواءا من ناحية البلدية أو مديرية الصيد البحري وكذا الصيادين.

الحدود الزمنية :

هذه الدراسة تم تحديد فترتها من 2015 إلى 2020 وهي فترة كافية للدراسة من حيث جمع المعلومات وتحليلها، لكن هذا لا يعاني إهمال التطور التاريخي والمؤسساتي للقطاع حتى نقف على حال القطاع وتطوراته القانونية والميدانية وعلاقته بالتنمية عامة وبالتنمية المحلية خاصة.

الفرضيات:

- إن الاستغلال العشوائي للمناطق الساحلية أثر على قطاع الصيد البحري إيكولوجيا ودمر الثروة السمكية.

- أدى عدم الاهتمام بقطاع الصيد البحري إلى تقليص دوره وجعله قطاعا ثانويا لا يساهم في التنمية.

- تلعب مداخيل قطاع الصيد البحري في دلس دورا هاما في تحقيق الرفاه الاجتماعي.

المنهجية الدراسة:

منهج تحليل المضمون: يستخدم هذا المنهج في إطار تحليل المضامين الفعلية للظواهر السلوكيةّ هذا المنهج يساعدنا في الشق السياسي والاقتصادي المتعلق بممارسات صانع القرار وتوجهاته في هذا القطاع، وتحليل بعض البيانات والإحصائيات التي توردها الجهات الرسمية حول القطاع وإنجازاتها ومن ثم مقارنتها مع الواقع.

هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة بداية إلى فصلين فصل نظري يتم فيه معرفة ماهية الصيد البحري و أهميته في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و علاقته بالتنمية و الدور الذي يمكن أن يساهم فيه من الناحية المالية و من ناحية تطوير المناطق، و فصل تطبيقي عن واقع الصيد البحري في الجزائر من خلال مدينة دلس، و محاولة عمل دراسة ميدانية من خلال الأدوات المنهجية المتمثلة في الإستبيان و المقابلة، إستبيان يتعلق بالصيادين و العاملين في القطاع، و مقابلة العاملين في البلدية لتزويدنا بعدد العاملين في القطاع و كيفية التنسيق بين البلدية و مديرية الصيد البحري لبلدية دلس و حتى معرفة أين وصل مشروع تربية المائيات في المنطقة، البحث كان يمر بطريقة سلسة لكن مع تفشي وباء كورونا إظطررنا إلى الإختصار في الفصل التطبيقي بسبب إنتشار الوباء على مستوى العمال في الميناء والإجراءات المشددة بعد عودة العمال الى مناصبهم.

صعوبات الدراسة:

-أولا وقبل كل شيء الظروف الصحية التي تمر بها البلاد كان أكبر عائق بعدم القدرة على التنقل وخاصة اللقاء بالأستاذة المشرفة وعدم القدرة للجوء الى المكتبات الكبرى للإجراء البحث عن المراجع.

-ثانيا صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة في الإطار التطبيقي من طرف مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس وأيضا تلك الموجودة في مدينة دلس.

-ثالثا كانت هناك صعوبة في إيجاد مقالات ومذكرات حديثة حول الموضوع.

خطة البحث

الفصل الأول: قطاع الصيد البحري في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الصيد البحري وواقعه في الجزائر

المطلب الأول: تعريف الصيد البحري وأنواعه

المطلب الثاني: خصائص الصيد البحري في الجزائر

المطلب الثالث: إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر

المبحث الثاني: قطاع الصيد البحري في الجزائر بين الدور التنموي ومعوقات تطوره

المطلب الأول: أهمية قطاع الصيد البحري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الأمن الغذائي

المطلب الثاني: التطور المؤسساتي والتنظيمي لقطاع الصيد البحري

المطلب الثالث: الدور التنموي للصيد البحري في المناطق الساحلية

المطلب الرابع: معوقات قطاع الصيد البحري في الجزائر

الفصل الثاني: دور وتأثير الصيد البحري في التنمية المحلية "دراسة بلدية دلس"

المبحث الأول: بطاقة تعريف حول بلدية دلس

المبحث الثاني: تشخيص لإمكانيات وقدرات قطاع الصيد البحري في دلس

المبحث الثالث: دور وتأثير الصيد البحري على التنمية المحلية لبلدية دلس

الفصل الأول : قطاع الصيد البحري في الجزائر

تمتلك الجزائر قدرات وإمكانيات معتبرة في هذا المجال حيث أن الشريط الساحلي الكبير والمنطقة المخصصة للصيد البحري الخاصة بالجزائر إضافة الوسائل والمعدات المتطورة تمكنها من تحقيق استغلال جيد لهذا المورد والذي أصبح قطاعا فعالا وهاما في معظم دول العالم وتعتمد عليه في تفعيل إستراتيجياتها لتنمية المناطق الساحلية والتنمية الشاملة بصفة عامة [1]

خلال هذا الفصل سوف نحاول التعريف الصيد البحري وأنواعه وواقع هذا القطاع في الجزائر وكذا الخصائص والإمكانيات التي تزخر بها في هذا المجال من خصائص الساحل والخصائص الهيدرولوجية وكذلك الإمكانيات من حيث الموارد الطبيعية والبشرية ووسائل الإنتاج (المبحث الأول) ومن ثما سوف ننتقل الى الأهمية التي يلعبها هذا القطاع في الجزائر من أهمية اقتصادية واجتماعية وكذلك أهميته في تحقيق الأمن الغذائي وسوف نحاول جمع المعلومات اللازمة حول دور هذا القطاع لنقوم بعملية الإسقاط في الإطار التطبيقي فيما بعد، أما المطلب الثاني فهو ملخص لتطور المؤسساتي لقطاع الصيد البحري في الجزائر و كذا التطور القانوني لهذا المجال وسوف نتطرق الى دور الصيد البحري في التنمية حيث أن هذا العنصر هو مفتاح البحث و جوهره فمن خلاله يمكن إتخاذ معايير لقياس مدى مساهمة هذا القطاع في التنمية المحلية في بلدية دلس وفي الأخير سوف نتطرق الى المشاكل أو المعوقات التي تواجه هذا القطاع(المبحث الثاني)

[1] عمر بلبشير، بعض المعطيات عن المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في بلاد المغرب الأوسط من خلال المصادر الجغرافية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، العدد06، ديسمبر 2011، ص330

المبحث الأول : ماهية الصيد البحري وواقعه في الجزائر

كان للبحر منذ القدم دورا هاما في توفير الغذاء والموارد التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية، فقد بينت الأثار المكتشفة عبر العالم ممارسة الإنسان لصيد الأسماك وجميع المأكولات البحرية منذ 140000سنة، كما عثر العلماء على أثار أسماك مطبوخة في أواني تعود الى 15000 سنة، لقد تزايدت الأهمية الاقتصادية للأسماك خلال الأونة الأخيرة في الكثير من دول العالم، حيث أصبح قطاع الصيد البحري في بداية الألفية مصدرا هاما للأغذية والتشغيل والنقد الأجنبي.[1]

مر هذا النشاط بتحولات كثيرة، بدأت بالتقاط الانسان لما يجده على الشواطئ ومصبات الأنهار ثم ظهرت الحاجة الملحة لاستعمال الأدوات، فصنعها من العظام والعاج الخشب، ورغم عدم كفاءتها إلا أنها كانت كافية لتلبية إحتياجاته الغذائية نظرا لوفرة الموارد، في العصور الوسطى إهتم سكان المغرب الأوسط (الجزائر حاليا) بالصيد البحري وألياته، ونشطوا فيه على طول امتداد السواحل هذه الأخيرة عرفت بوفرتها بالسمك. اضافة الى الصيد في الأنهار كما اشتهرت باستخراج المرجان وتجارته فكان يقصدها التجار من كل البلدان ويشترونه بأموال طائلة، كما كان يصدر الى المشرق الهند، اليمن وغيرها من الدول. [2]

---

[1] الاتحاد العلمي للشباب والأمم المتحدة، شارة التحدي الخاصة بالمحيط، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما،2014، ص 1

[2] Abdelmadjid boushaba, l'Algérie et le droit des pêches maritimes, doctorat d'état, spécialité droit international public, université mentouri (Constantine), 2008,p1.

المطلب الأول: تعريف الصيد والبحري وأنواعه

في هذا المطلب سوف نحاول تعريف بمفهوم الصيد البحري وذلك لفك الغموض حول هذا المصطلح ومن ثم سوف نذكر تقسيماته.

أولا: تعريف الصيد البحري

يعد نشاط الصيد البحري من أقدم النشاطات الإنتاجية التي مارسها الإنسان بغية إشباع حاجاته الغذائية، فوسائل الصيد البدائية المكتشفة في مناطق عديدة من العالم تبين بأن ظهور هذا النشاط إلى جانب القطاف وصيد الحيوانات يعود إلى آلاف السنين وبزمن طويل قبل ظهور النشاط الزراعي.[1]

الصيد لغة مصدر كلمة صاد وتعني أخذ الحيوان بالقنص أو أوقعه في الشرك أو أصابه بالبارود، ويقال أيضا إصطاد حيوانا بمعنى قنصه وأخذه بحيلة.[2]

وقد أشار المولى عز وجل الى الصيد في قوله: " أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما واتقوا الله الذي اليه تحشرون"[3]

ويقصد بالصيد البحري نشاط القبض على الأسماك التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية أيا كانت طبيعة مياهها، وهو بذلك يشمل عمليات الصيد التقليدية والحديثة، إضافة إلى

---

[1] مليكة موساوي، النظام القانوني للاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، رسالة ماجستير في القانون فرع قانون الاعمال (جامعة الجزائر يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2006 2007)، ص 03

[2] المعجم العربي الأساسي، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1989).

[3] الأية 96 من سورة المائدة

مختلف اشكال تربية المائيات التي يصنع الإنسان محيطا ملائما لتطورها، في حين ينحصر مفهومه الضيق على عمليات القبض على الأسماك التي تتم في وسط بحري.[1]

ويعرف المشرع الجزائري على أنه "كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو استخراج مواد بيولوجية والتي يمثل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب.[2]

وعرفت الفقرة الأولى منها الموارد البيولوجية بأنها: "الأسماك والقشريات والرخويات والاسفنجيات والقنفديات والمرجان والنباتات كل جسم عضوي آخر يشكل الماء وسط حياته الدائم أو الغالب.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الصيد البحري هو كل نشاط يتم من خلاله صيد الحيوانات المائية (أسماك، قشريات، رخويات) في وسط عيشها الطبيعي (المحيطات، البحار، المجاري المائية، البرك) ....، ويمارس هذا النشاط من طرف أشخاص يطلق عليهم اسم الصيادين أو البحارة سواء كمهنة أو كهوية، وتختلف تقنيات وأليات الصيد حسب البيئة والنوع المراد صيده.

ويمكن النظر إلى الصيد البحري من خلال تعاريفه على أنه مجموعة من القطاعات الفرعية التي تختلف عن بعضها البعض إما من حيث منطقة الصيد والتقنيات المستعملة أو أسباب الصيد وهذا ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني.

---

[1] عبد الرحمان مغاري، اقتصاد الصيد البحري في الجزائر، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، الجزائر 1995)، ص 36/34

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون رقم 01/ 11 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق ل 3يوليو 2001 المتعلق بالصيد البحري في تربية المائيات، الجريدة الرسمية رقم 36، ص 05

[3] مليكة موساوي، مرجع سابق ص02

ثانيا: أنواع الصيد البحري في الجزائر

ينقسم الصيد البحري الى عدة أنواع أو أصناف وقد تم هذا التقسيم على أساس عدة معايير أولها تقسيم على حسب منطقة الصيد أو النشاط حيث ينقسم بدوره الى ثلاثة أنواع (القاري، البحري، الكبير) والتقسيم الثاني يعتمد وفق التطور التكنولوجي المستعمل في عملية الصيد البحري حيث ينقسم بدوره الى الصيد الحرفي والصيد الصناعي، أما التقسيم الثالث فهو يعتمد على أساس الغاية المرجوة وراء هذا النشاط فهنالك الصيد التجاري والصيد العلمي والصيد الترفيهي.

سوف نحاول من خلال هذا العنصر التعريف وشرح كل نوع وما يميزه عن النوع الأخر:

الفرع الأول: تصنيف الصيد البحري حسب منطقة النشاط

أ- الصيد القاري هو كل عمل يهدف الى قنص أو إستخراج حيوانات، أو جني نباتات تشكل المياه العذبة او الأجاجة وسط حياتها العادي أو الغالب، أي أنه الصيد الممارس في المياه القارية كسدود، البحيرات الأودية السبخات والحواجز المائية التلية، أو هي كل نشاط يهدف الى قبض الأسماك والكائنات المائية الأخرى في المياه الداخلية، سواء كانت وسطها طبيعي أو من الاستزراع السمكي، الملاحظ أن الصيد الداخلي لا يزال محدود الأهمية مقارنة بالصيد البحري في الجزائر، رغم النتائج التي حققها في بعض المناطق في العالم. التي توحي أن مستقبله واعد جدا خاصة بالنسبة لتربية الأحياء المائية .[1]

[1] عبد الرحمان مغاري، واقع وأفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وقدراته على تحسين الوضعية الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة (جامعة الجزائر: تخصص علوم اقتصادية والتسيير 2006)، ص 34

*الأجاجة تعني شديدة الملوحة أو المرورة

ب ـ الصيد البحري يعرف بأنه كل صيد للحيوانات أو جني للنباتات التي تشكل مياه البحر وسط حياتها الدائم أو الغالب، وينقسم بدوره حسب سبب الصيد.

الصيد الساحلي هو كل صيد ممارس في المياه الداخلية ويمكن تعريفه أيضا أنه ذلك النشاط لذي يمارس بالقرب من الشواطئ، يقوم على إستعمال مراكب صيد صغيرة أو متوسطة الحجم، تعمل في البحار الداخلية للدولة حيث نميز بين نوعين من الصيد الساحلي أولهما صغير ويعتمد على مراكب صيد طولها 16 متر ولا يتجاوز طاقمها أربعة أو خمسة بحارة، قد تصل رحلة صيد واحدة الى ثلاثة أيام .[1]

الصيد في عرض البحر هو كل صيد ممارس بداخل المياه الخاضعة للقضاء الوطني، يدوم لعدة أيام ويتمثل في الصيد الممارس من قبل سفن لا يزيد طولها عن 25 متر لمناطق واقعة بين 6 الى 12 ميل بحري.

ج-الصيد الكبير: هو ذلك الممارس فيما وراء منطقة الصيد في عرض البحر. وتتمثل في الصيد المصنع، الذي يكون بسفن صيد يزيد طولها عن 35 متر في مناطق تقع وراء 12 ميلا بحريا.
[2]

الفرع الثاني: تصنيف الصيد البحري وفق التطور التكنولوجي

يعتمد هذا التصنيف على درجة تطور العتاد المستعمل في الصيد البحري، بدء بقوارب الصيد وسفن الصيد وشباك الصيد، ومختلف الأدوات المستخدمة في ذلك، وصولا إلى الأجهزة المتطورة الصوتية ومنها المرئية المستعملة بغرض رصد وتحديد أسراب السمك وتلك المستخدمة في الإتصالات عبر الأقمار الصناعية، زيادة على قدرة المراكب على الإبحار في

[1] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري والموارد الصيدية 2003_2007 ص12

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 11\01، مرجع سابق الذكر، المادة 32 ص 9

المياه البعيدة في البحار والمحيطات، وطول المدة التي تستغرقها، وعلى هذا الأساس نفرق بين نوعين من الصيد البحري، الصيد البحري الحرفي (التقليدي) والصيد البحري الصناعي.[1]

أولا: الصيد الحرفي

تعرف المادة 11/02 من القانون رقم 01-11 الصيد الحرفي بأنه:" كل ممارسة للصيد التجاري بصفة تقليدية بالقرب من السواحل".

الصيد الحرفي عموما هو ذلك النشاط الذي يقوم على إنتاج السمك باستخدام وسائل صيد وإنتاج تقليدية محدودة التطور في معظمها، ويكون العمل يدوي فيه هو الغالب، ويتم الاعتماد على قوارب صيد أو مراكب تقليدية لا يتعدى طولها 21 مترا وحمولتها 50 طن، ولا يتعدى عدد الصيادين العاملين على متنها 07 أشخاص، وعادة ما تكون هذه المراكب بدون أسطح مصممة للصيد قرب السواحل وقاصرة على الصيد نهارا فقط، وهي غير مزودة بأنظمة كهربائية أو ميكانيكية متطورة.[2]

ثانيا: الصيد الصناعي:

يمكن تعريفه بأنه نشاط صيد يعتمد على وحدات صيد كبيرة بتقنيات متطورة، وقد عرف هذا النوع من الصيد تطورا كبيرا خلال خمسين سنة الماضية، حيث تزامن نموه مع الإستنزاف التدريجي للموارد الصيدية البحار، يستخدم في هذا النوع من الصيد سفن كبيرة جدا تصطاد في المناطق الساحلية أو في عرض البحر، ويمكنها السفر لمئات الأميال، كما قد تستغرق الخرجة الواحدة أيام أو أسابيع، وقد تصل إلى أشهر، كما تتميز بتخصص وكثافة إنتاجية وهذا راجع إلى التكور التكنولوجي المستعمل في مجال شباك الصيد التي قد يصل إجمالي مصيدها إلى 13 طن

---

[1] مليكة موساوي، مرجع سابق ص08

[2] أعمر أبو زيد، تحليل نشاط النشاط الصيد البحري "دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر "، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية الاقتصادية وعلوم التسيير،2002) ص8

في اليوم الواحد، إلا أن تكاليفه مرتفعة نظرا لاستعمالها لطاقة أكثر وحاجتها لليد العاملة المتطورة في السفن المستعملة.[1]

الفرع الثالث: تصنيف الصيد البحري وفق الغاية المرجوة

وفق هذا التصنيف يمكن أن نفرق بين ثلاثة تقسيمات أساسية حسب طبيعة الأهداف المرجوة من عملية الصيد نفسها.

الصيد التجاري:

يعرف على أنه كل ممارسة للصيد بهدف تحقيق الربح، فهذا النوع من الصيد يعتبر الأكثر شيوعا في العالم، بحيث يجتهد الصيادون للحصول على أكبر كمية من السمك وإعادة بيعها في الأسواق من أجل الحصول على الأرباح، ومن جهة أخرى تخصص البلدان الساحلية ميزانيات ضخمة لنشاط الصيد البحري من خلال إنجاز هياكل قاعدية وتعزيز أساطيلها للصيد بهدف رفع إنتاجها السمكي، وبيعه في الأسواق الداخلية والخارجية ومن ثم تعظيم إنتاجها وتوفير النقد الأجنبي.[2]

الصيد العلمي:

هو كل ممارسة للصيد بغرض الدراسة أو البحث أو التجربة قصد معرفة مورد أو منطقة أو تقنية أو آلة صيد، وتقتصر ممارسته على المؤسسات والهيئات المتخصصة الوطنية أو الأجنبية التي تكون بحوزتها رخصة علمية.[3]

---

[1] Claire Abel-Coindoz, Philippe Baguet, la pèche durable, le journal de Rist éco, Volume n° 1, ConsorzioRisteco, paris, avril 2009, p 16.

[2] اعمر بوزيد أمحمد، مرجع سابق ص 03

[3] مليكة موساوي، مرجع سابق ص 28

ومن خلال التعريف أعلاه، يتبين أن الصيد العلمي يهدف إلى تعزيز القدرات العلمية والمعرفية والإستكشافية الخاصة بعملية الصيد، وذلك من خلال الرحلات البحرية التي تنظيم من قبل معاهد ومدارس التكوين أو مراكز البحث أو الاستكشافيين أنفسهم بغرض دراسة الخصائص الهيدرولوجية أو البيولوجية للمياه البحرية أو تجريب تقنية مستحدثة أو استخدام آلة صيد حديثة أو استكشاف مناطق جديدة.[1]

الصيد الترفيهي:

تعرف المادة 11/02 من القانون رقم 01-11 الصيد الترفيهي بما يلي: "كل ممارسة للصيد بغرض الرياضة أو التسلية دون قصد الربح، حيث يعتبر هذا النوع من الصيد حديث النشأة مقارنة بالأنواع الأخرى، وقد اكتسب أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة في الكثير من البلدان، خاصة المتقدمة منها لإرتباطه بميدان السياحة، حيث يقوم الصياد الهاوي بصيد الأسماك للإستهلاك الشخصي بغرض التسلية والرياضة والترفيه دون قصد الحصول على الربح، حيث يمنع بيع منتجات الصيد الترفيهي.[2]

المطلب الثاني: خصائص قطاع الصيد البحري في الجزائر

يتمتع قطاع الصيد البحري في الجزائر بقدرات طبيعية هائلة تضفي عليه طابعا خاصا وتشكل مصدر ثروته وأهميته.

حيث سوف نتعرف على هذه القدرات من خلال دراسة خصائص الساحل والمحيط الهيدرولوجي نظرا لما لها من أثار على تنوع وحجم الثروة السمكية المتواجدة به، وما لها علاقة نوع الوسائل الواجب استعمالها في الصيد وبخصائص العملية الإنتاجية (الفرع الأول) أما في الفرع الثاني سوف نحاول توضيح المحيط الهيدرولوجي للجزائر.

---

[1] أعمر بوزيد أمحمد، مرجع سابق ص 04

[2] مليكة موساوي، مرجع سابق ص 11

أولا: خصائص الساحل البحري الجزائري

يمتد الساحل الجزائري على طول معرج يفوق 1280 كلم، يطل على البحر الأبيض المتوسط (من القالة شرقا إلى بني صاف غراب)، تحده في كثير من المناطق أجراف الأطلس التلي العالية الوعرة، وتتخلله بعض الرؤوس والخلجان والشواطئ التي تتباين في تكوينها، فمنها ما يتكون من فتات الصخور التي تجرفها المياه ومنها ما يتكون من الرمال الناعمة[1]، وتضم هذه الشواطئ موانئ متفاوتة الأهمية كالموانئ التجارية وموانئ الصيد والموانئ المختلطة، من بينها ما يقرب من 23 ميناء وملجأ صيد مخصصة لاستقبال مراكب الصيد، وهي مكونة من موانئ صيد مختلفة تستعمل أساسا لسفن الصيد وأيضا 19 شاطئ جنوح (Plages d'échouage) مخصصة عادة للاستعمال في حالة اضطراب البحر وسوء الأحوال الجوية.[2]

يقابل هذا الساحل الجرف القاري الذي يعتبر الجزء الخصب من أعمال البحر، حيث يضم أغلب الثروة السمكية ويناسب حياة الأحياء (sédentaires).

ان الجرف القاري في الجزائر ضيق جدا وعر وشديد الانحدار لا يسهل استخراج الثروات التي يكنزها، إذ أن متوسط عرضه لا يتعدى 24 كلم، ويتواجد أكبر اتساع له بالقرب من مدينة الغزوات ويبلغ 90 كلم فهو يتسع في جزئه الغربي ويضيق في ساحل الجزائر العاصمة ومنطقة القبائل ليعود في الاتساع ثانية بالقرب من سواحل عنابة. أما الرف القاري فمتوسط عرضه لا يكاد يتجاوز السبع كيلومترات، وهو يتسع قرب الشواطئ المنخفضة ويضيق بالقرب من المناطق الجبلية وهو يتسع نوعا ما قرب مدينة الغزوات.

[1] عبد الرحمان معازي، مرجع سابق ص89

[2] مليكة موساوي، مرجع سابق ص24

هذه المميزات تطبع أيضا موانئ مرسى الكبير بوهران أرزيو، حيث نجد أن الأعماق البحرية الممتدة ما بين رأس إيفي (مستغانم) وتيبازة تتخللها بعض الصخور التي تعرقل عمليات [1]

التجييب.*

أما المنطقة الممتدة ما بين تيبازة وبو سماعيل فهي ذات طبيعة رملية، تتخللها بعض الأعماق الطينية شأنها في ذلك شأن الأعماق البحرية الواقعة ما بين رأس بيسكان ورأس ما تيفو.

وإذا ما انتقلنا شرقا سنلاحظ تغير طبيعة قاع البحر، فالأعماق البحرية الواقعة ما بين رأس جنات ورأس كاربون هي ذات طبيعة صخرية، ثم تعود تلك الأعمال لتأخذ طابعا طينيا رمليا في خليج بجاية ومحيطه وكذلك شرق مدينة جيجل، وما يميز هذا الطابع أنه يتغير مرة أخرى ما بين وادي الزوار والقل، فيصبح قاع البحر صخريا وعرا.[2]

أما إذا اقتربنا من سواحل سكيكدة فستصادفنا أعماق منبسطة ذات تكوين رملي وطيني يسمح بتكاثر أنواع عديدة من الأسماك مثل: الجمبري الوردي، سمك الغبر، اللياء، سلطان إبراهيم، السرير .... الا أن هذه الأعماق السهلة تتغير مرة أخرى ما بين رأس الحديد ورأس الحراسة لتصبح ذات طبيعة صخرية تتخللها بعض الشواطئ الرملية أو الحصوية، أما خليج عنابة فانه يتميز برماله الطينية واحتوائه على بعض الصخور المرجانية.

---

[1] اعمر بوزيد، مرجع سابق ص 26

*التجييب: الصيد بواسطة الشباك الجيبي التي تسحب على قاع البحر.

[2] عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق ص 91-92

عموما نستطيع القول أن أغلب الأعمال البحرية الجزائرية (حوال 2/3 من المساحة) هي ذات طبيعة صخرية وعرة لا تسمح كثيرا بممارسة صيد الأعماق بواسطة الشباك الجيدة، بينما تتخللها بعض المناطق مساحات واسعة سهلة تساعد على ممارسة الصيد بواسطة الجيابات.[1]

ثانيا: خصائص المحيط الهيدرولوجي

أما فيما يخص المحيط الهيدرولوجي ونقصد به خاصة المياه المشكلة للأعماق البحرية، فإن الجزائر تعد من بين الدول المتضررة جغرافيا رغم امتداد سواحلها على 1800 كلم، وذلك يعود لوجودها في البحر الأبيض المتوسط وهو بحر شبه مغلق لا تصل بالمحيط الأطلسي إلا عن طريق المياه القادمة من المحيط الأطلسي، كما يعتبر البحر الأبيض المتوسط بحرا ضيقا حيث تقدر مسافته من الغرب إلى الشرق 4000 كلم ومن الشمال إلى الجنوب 800 كلم، ويعتبر بحرا عميقا نسبيا حيث يبلغ متوسط عمقه 1500 م.

ومن جهة أخرى يتعرض حوض البحر الأبيض المتوسط لهبوب رياح مخلفة الاتجاه والقوة وتؤثر على نشاط الصيد البحري بشكل يحدد مواسم الصيد ومدتها مما يحدد نوع وكمية السمك المصطاد، كما أن الظروف الجوية جد المتقلبة في البحر الأبيض المتوسط لا تساعد على ممارسة الصيد خاصة بسفن ضعيفة الحمولة حيث تتخلل البحر أمواج قصيرة وخطيرة تجبر الصيادين على البحث عن ملجأ في أقصر الآجال، لهذا السبب ترتكز موانئ الصيد الرئيسية والنشاطات المرتبطة في المناطق الساحلية حيث تكون غير بعيدة عن مخازن الصيد وتكون محمية نسبيا من الرياح المهيمنة.[2]

---

[1] عبد الرحمان مغازي، مرجع سابق ص 24-25

[2] Raymond Summouet, Essai sur l'économie des pêches maritimes en Algérie, thèse en droit, 1960, n°01, p24

رغم الخصوصيات التي يتميز بها الساحل الجزائري وفقر مياهه نسبيا من الموارد البيولوجية مقارنة بالمحيط الأطلسي، ورغم التضرر الجغرافي الذي يعود إلى وضعية الجزائر الجغرافية لوجودها في بحر شبه مغلق، ولأن جرفها القاري ضيق في الغالب ومنحدر انحدارا شديدا، فهو منحدر قاري سريع يصل إلى أعماق من 2000 إلى 2500متر، أضف إلى ذلك وجود جزر البليار وسردينيا مقابل السواحل الجزائرية يؤثر على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزائر ويحرمها من مساحة معتبرة، حيث تبلغ مساحة جرفها القاري 4000 ميل بحري وهو يحتل المكانة 84 عالميا بينما تبلغ مساحة منطقتها الاقتصادية 40000 ميل بحري وتحتل المساحة 72 عالميا.[1]

إلا أن قطاع الصيد البحري في الجزائر يزخر بإمكانيات وقدرات هائلة من شأنها أن ترفع التحدي لتجعل منه قطاعا رائدا، فبالإضافة الى الشريط الساحلي هناك مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري مقدرة بحوالي 9.5 مليون هكتار. زيادة على مساحة 4.4 مليون هكتار، واسعة وسهلة تلائم الصيد بالجيابات في حين تعتبر المساحة المتبقية (3مليون هكتار) مناطق صخرية لا تلائم إلا الصيد الحرفي. [2]

المطلب الثالث: إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بالتعرف على الإمكانيات أو القدرات المتاحة والمتوفرة للجزائر في هذا المجال وقد قسمنا هذا المطلب الى ثلاثة عناصر أولها الإمكانيات أو القدرات المتاحة على مستوى الموارد الطبيعية وهنا سوف نتحدث عن مخزون الموارد المائية و تنوع الأسماك التي تتمتع بها الجزائر و سوف نشير الى القدرة الإنتاجية وطنيا خلال السنوات الماضية، ثاني عنصر هو الإمكانيات المادية الجزائرية في هذا القطاع من موانئ و سفن صيد

[1] مليكة موساوي، مرجع سابق ص 26

[2] Ministère de la pêche et de ressources halieutiques, “programme d'activités du secteur",2014, p08.

و العتاد الازم و العنصر الثالث هو قدرات البحث والتكوين لقطاع الصيد البحري أي المدارس و المعاهد المخصصة لتعليم و تطوير هذا القطاع.

أولا: القدرات المتاحة لقطاع الصيد البحري على مستوى الموارد الطبيعية

يتمتع قطاع الصيد البحري تربية المائيات في الجزائر بإمكانيات طبيعية لا بأس بها، فبالإضافة إلى الشريط الساحلي الممتد على طول 1280 كلم، هناك مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري مقدرة بحوالي 9.5 مليون هكتار[1]، كما قدر المخزون السمكي في المياه الإقليمية الجزائرية حسب حملة طالاسا أكتيس جوامي(Thalassa Joany Ichtys) لسنة 1982 في حدود 500 ألف طن[2]، تتشكل أساسا من الأسماك السطحية بأكثر من 80% مكونة من (السردين، التونة، الأنسوجة، البوينج، الأسمري) أبا الباقي أي 20% فهي عبارة عن قشريات ورخويات وموارد أخرى تعيش بالقرب من قاع البحر، ومن بين هذا المخزون السمكي الإجمالي هناك كمية تقدر بـ 160 ألف طن تمثل نسبة 33% من هذا الاحتياطي السمكي قابلة للاصطياد، إضافة إلى وجود مخزون معتبر من الأسماك الكثيرة الترحال (poissons migrateurs)، والأسماك النبيلة (poissons nobles) ذات القيمة التجارية العالية وكذا احتياطي ضمن من المرجان والاسفنجيات وقنافذ البحر والأصداف البحرية زيادة على أكثر من 600 نوع من الطحالب البحرية ذات الاستعمالات المخلفة (الطب، مواد التجميل، الفلاحة، المواد الكيميائية ...)[3]

---

[1] Ministère de la pèche et des ressources halieutique, programme d'activités de secteur, op.cit., p08.

[2] عبد الرحمان مغازي، ص97.

[3] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الآفاق المستقبلية للقطاع البحري وتربية المائيات، محاضرة وزير الصيد.

القدرة الإنتاجية

عرف الإنتاج السمكي في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية، ولكنه استغرق سنوات طويلة (حوالي 22 سنة) حتى تجاوز 50 ألف طن سنة 1982. وقد سيطر المستعمر الفرنسي على القطاع خلال النصف الأول من القرن الماضي، حيث استغرق الجزائريون وقتا طويلا حتى تمكنوا من اتقان حرفة الصيد منذ سنة 1962

حسب وزارة الصيد البحري بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، عرف انتاج الصيد البحري في الجزائر أعلى مستوياته سنة 2007 أين بلغ الإنتاج السنوي من السمك حوالي 147 ألف طن، ولكنه سرعان ما تراجع الإنتاج ليصل سنة 2013 الى مستوى 90 ألف طن [1].

الشكل التالي يبين تطور انتاج السمك من نشاط الصيد البحري خلال فترة الممتدة من سنة 2009 الى سنة 2017

الشكل رقم 01

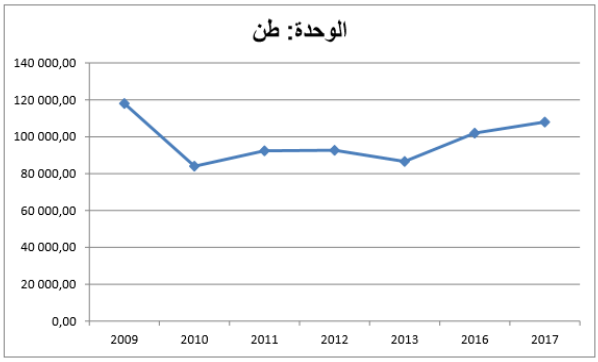

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

2009 – 2013: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

2016–2017: http://www.aps.dz/ (01/03/2018)

[1] سيف الدين عتروس، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة باجي مختار عنابة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 2017\2018) ص 198

يتبين من الشكل أعلاه أن انتاج السمك في الجزائر تميز بعدم الاستقرار فقد تراجع بنسبة 28.8 % من حوالي 118 ألف طن سنة 2009 الى 84 ألف طن سنة 2010 ثم ارتفع الإنتاج في سنة 2011 الى مستوى 92,4 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 10 % وقد تزايد الإنتاج الأسماك منذ سنة 2013 ليصل الى 108 ألف طن سنة 2017. وهذه الاحصائيات تخص انتاج الصيد البحري فقط دون احتساب انتاج تربية المائيات

توزيع انتاج الصيد البحري في الجزائر حسب أنواع الأسماك

وينقسم انتاج السمك حسب الأنواع الحيوانية الى خمسة أنواع هي أسماك السطح الصغيرة، أسماك القاع، الرخويات القشريات وأسماك السطح الكبيرة. حيث شكل النوع الأول سنة 2013 حوالي 84 % من اجمالي الإنتاج السمكي يليه اسماك القاع ب 8 %، أما الرخويات والقشريات وأسماك السطح الكبيرة فقد شكلت على الترتيب نسب 2 %، 2 %، 1 % من الإنتاج كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 02

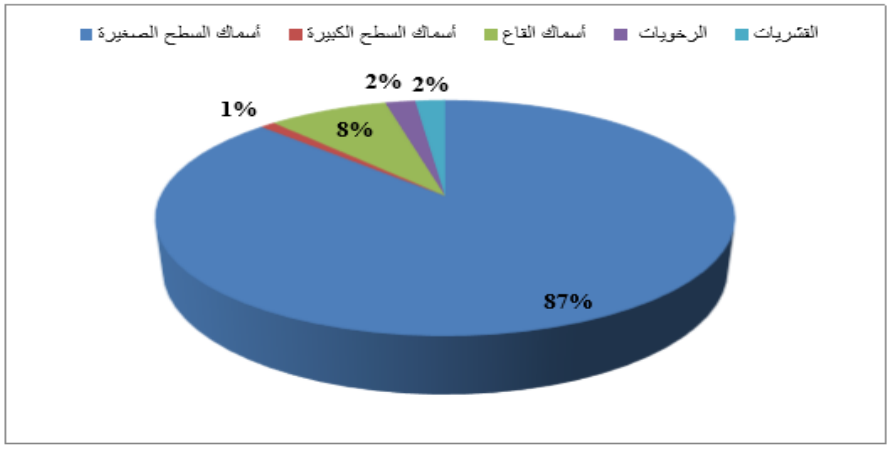

Source : Cherif Omari, **Organisation et fonctionnement des circuits de commercialisation et de distribution des produits de la pêche et de l'aquaculture**, Projet MPRH-PNUD-FAO, Octobre 2014, P 11.

ثانيا: إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائري من حيث وسائل الإنتاج

تتمثل وسائل الإنتاج لقطاع الصيد البحري في الجزائر من محورين أساسيين، الأول يخص الإمكانيات البشرية المتاحة والثاني يتعلق الوسائل المادية.

يمثل المورد البشري أهم حلقة ضمن سلسلة انتاج الموارد السمكية، ويتزايد عدد البحارة في الجزائر من سنة الى أخرى نظرا لكبر حجم الأسطول، ويمكن التميز بين صنفين من العاملين في قطاع الصيد حيث أن الصنف الأول يتخذ من حرفة الصيد نشاط رئيسيا وهم البحارة الدائمون الذين يعملون طوال السنة والصنف الثاني هم البحارة الموسمين الذين يعملون فقط خلال الفترات التي يكون فيها الإنتاج وافرا وبالتالي يحققون أكبر قدر ممكن العوائد وينقسم البحارة الى ثلاثة أصناف حسب طبيعة عملهم وهي:

ربان السفن: يشرف على قيادة سفينة الصيد، وتوجيه طاقمها بمختلف التعليمات

الصيادون: وظيفتهم هي الاشراف على صيد السمك، ة القيام بقنصه من البحر الى غاية وصوله الى الميناء وغالبا ما يكون عملهم جماعيا

الميكانيكيون: يتابعون حالة السفن ومعدات الصيد ويقومون بإصلاح أي عطب يقع في عرض البحر أو في الميناء [1]

والجدول التالي يبين تطور عدد البحارة في الجزائر

الشكل رقم 03

السنة	2009	2010	2011	2013	2014
مهني كل الوقت	21850	21789	22216	25060	25658
مهني بعض الوقت	16487	19755	20544	18409	18821
العدد الإجمالي	38337	41544	42760	43469	44479

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي**، مجلد رقم 04، 05، 06، 08، و09.

[1] سيف الدين عتروس، مرجع سابق ص203

فأما الوسائل المادية المسخرة لاستغلال الثروة السمكية فتتمثل من جهة في الأسطول البحري، حيث أحصي حوالي 2661 وحدة صيد جيابات، سردينيات، قوارب صغيرة، ومن جهة أخرى توفر الجزائر على هياكل قاعدية تتمثل في:

- حوالي38 ميناء وملجأ صيد لاستقبال مراكب الصيد، وهي مكونة من موانئ صيد مختلفة وأخرى مختصة تستعمل أساسا من طرف سفن الصيد
- أكثر من 300 وحدة تبريد (صناعة الثلج، النقل المبرد، ...)[1]
- 10 وحدات للتعليب وتحويل المنتجات الصيدية.
- حوالي 500 مركز لتصدير المنتوجات السمكية.
- ما يقارب 20 شركة خاصة وعامة في مجال صناعة أجهزة الصيد والتموين بالتجهيزات البحرية.[2]
- والجدول التالي يلخص أهم التجهيزات ذات الصلة بنشاط الصيد البحري

[1] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003 2007.

[2] Ministère de la pèche et de ressource halieutiques, programme d'activité du secteur, op.cit., p09

الشكل رقم 04

البنية الأساسية		العدد
موانئ الصيد	موانئ الصيد الساحلي	38
	مواقع الإنزال	43
التجهيزات الأساسية المتوفرة	مصانع الثلج	49
	ورشات صناعة وإصلاح القوارب	37
	مخازن تبريد وتجميد المنتجات السمكية	20
	محطات التزويد بالوقود	26
	وحدات تحويل المنتجات	16
	نقاط بيع أدوات ومعدات الصيد البحري وتربية المائيات	94
	شاحنات التبريد	652
	غرف التبريد	124
	وسائل الوضع على اليابسة	69
	ورشات صناعة السفن	53
	أخرى	7
المجموع		1228

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي**، مجلد رقم 09، 2015. ص 41.

-

ثالثا: قدرات البحث والتكوين لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

تتكون هياكل البحث والتكوين لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر من 07 منشآت أساسية تتوزع ما بين مدارس التمهين ومعاهد عالية ومدارس للصيد البحري، إضافة إلى المركز الوطني للتوثيق في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (CNDBA)، ويمكن تقسيم هذه المنشآت كما يلي:

- 06 مدارس للتكوين في تقنيات الصيد (EFTP) تتوزع على طول الساحل الجزائري، وهي تختص في تكوين البحارة الصيادين.
- المعهد التكنولوجي للصيد وتربية الأحياء المائية (ITPA)يختص في تكوين إطارات الصيد في مجالات السياقة وإدارة البواخر، الميكانيك، الصيانة، كهرباء المحركات ...إلخ
- مركز وطني للدراسات والتوثيق في مجال الصيد البحري وتربية الاحياء المائية (CNDPA) ويهتم بالمساهمة في المعرفة الجيدة للموارد السمكية المتاحة من جهة، والوسائل المسخرة لاستغلالها من جهة أخرى، إضافة إلى ضمان تطور المصائد السمكية واستمرارية تجدد مخزونها.[1]

[1] اعمر بوزيد أمحمد، مرجع سابق ص 26

المبحث الثاني: قطاع الصيد البحري في الجزائر بين الدور التنموي ومعوقات تطوره

يكتسي قطاع الصيد البحري وتربية المائيات أهمية بالغة، إذ يلعب أدوار غذائية، إقتصادية وإجتماعية متعددة ومعتبرة على غرار طبيعة ثمينة متجددة إذا ما أحسن تقديرها وترشيد إستغلالها وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية، حققت طفرة وإزدهار تمكنه من إحتلال مكانة في الاقتصاد الوطني.

وأصبح لقطاع الصيد البحري في الجزائر دور هام في تنمية المناطق الساحلية والدول بشكل عام، ويعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام التي متزايد في العديد من البلدان سواء على المستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول او على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدول وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها الحد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية.

وسعيا منا لإبراز أهمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، سنركز على دوره الغذائي ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي الذي يبقى أهم الأدوار التي يضطلع بها على الإطلاق، وهي نابعة من مدى وحدة وخطورة المشكلة الغذائية، حيث سوف يتم التطرق دوره في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك سوف نبرز العلاقة بين قطاع الصيد البحري والتنمية المحلية أي كيفية تأثير هذا الأخير في هذه العملية سواء كانت مساهمته إيجابية أو محدودة وكذا الاثار المترتبة عنه، وسوف نحاول ابراز معوقات والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع والأثار الناتجة عنها .

المطلب الأول: أهمية قطاع الصيد البحري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الامن الغذائي

أولا: الدور الاقتصادي

لقد تزايدت الأهمية الإقتصادية لقطاع الصيد البحري خلال النصف الثاني من القرن العشرين في كثير من البلدان، لا سيما البلدان النامية، حيث أصبح هذا القطاع مصدرا لا يستهان به لإمداد الغذاء وخلق مناصب الشغل وجلب العملة الصعبة التي تعتبر شرطا جوهريا وعنصرا حيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول خاصة ذات الموارد المحدودة.[1]

يعتبر قطاع الصيد البحري وتربية المائيات مصدرا هاما للعملة الصعبة مقابل صادرات المنتوجات المائية، وهو ما يساهم في رفع مستوى الصادرات خارج المحروقات بتوفير موارد إضافية من العملية الصعبة خاصة بعد انتعاش التجارة الدولية للأسماك نتيجة التطور التكنولوجي الذي عرفته أساطيل الصيد ومعداته واستخدام وسائل اتصال حديثة عبر الأقمار الصناعية في الملاحة العصرية، زيادة على تطور تقنيات الحفظ والتبريد ومختلف الطرق والآليات المستعملة في التصنيع والتغليف والتوزيع وتوفر وسائل النقل والتوزيع السريع إضافة إلى مجمل القواعد واللوائح ومختلف الاتفاقيات التي أبرمت والتي نضمن سير التجارة الدولية للأسماك والتي استفادت منها الدول النامية على وجه الخصوص، [2]ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر على سبيل المثال تلك التي أبرمت خلال جولة الأوروغواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سنة 1994، والتي تهدف إلى التنسيق الشامل فيما بين المنظمة الجمركية، وقد أضفت هذه المفاوضات بالنسبة للصادرات السمكية إلى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 26%.[3]

---

[1] مليكة موساوي، مرجع سابق ص 34

[2] أعمر أبو زيد، المرجع السابق، ص19

[3] مليكة موساوي، مرجع سابق ص 35

ثانيا: الدور الإجتماعي

على غرار الأهداف الإقتصادية والغذائية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، يمكن أن يكون لهذا الأخير قيمة إجتماعية هامة من خلال مساهمته في تنمية مجموعة كبيرة من الشرائح الاجتماعية ولفئة الصيادين على وجه الخصوص، إذ أنه يوفر سبلا مباشرا لمعيشة مئات الآلاف من الأسر على امتداد السواحل وحول البحيرات الداخلية ولملايين آخرين يدمون الدعم لتنمية مستدامة، وباستطاعة هذا القطاع أيضا أن يحدث نوعا من التوازن الجهوي وترقية المناطق الساحلية والريفية والمساهمة في تثبيت السكان وفك العزلة والتنمية الريفية من خلال خلق أقطاب نشاطات في المناطق الداخلية ووضع مشاريع لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات، والمساهمة في ترقية السياحة والصناعات التقليدية من خلال إنشاء فضاءات سياحية صيدية ، خلق مشاريع مدمجة (صيد، فلاحة، رياضة، ترفيه، سياحة) زيادة على الدور الذي يلعبه في الحفاظ على البيئة من خلال تدعيم مخزونات الصيد التي عرفت نوعا من الإفراط في الاستغلال[1]، ولقد تبين النتائج القياسية المحققة من سنة 2000 إلى سنة 2005 الأهمية المتنامية التي يمثلها هذا القطاع على مستوى حلقة العمل، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة 50102.[2]

ثالثا: تحقيق الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوفر لدى جميع البشر وفي كل الأوقات القدرة المادية والاقتصادية على شراء، إنتاج والحصول أو استهلاك أغذية كافية، آمنة ومغذية تلبي

[1] أعمر أبو زيد، المرجع السابق، ص21.

[2] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد بالأرقام، جانفي 2012، وعن نفس الوزارة احصائيات الصيد البحري 2005/2000، مرجع سابق، ص07.

احتياجاتهم، تتماشى مع أذواقهم وتسمح لهم بالحصول على حياة نشطة، فالأمن الغذائي مبني على ثلاث أسس هي: الوفرة، إمكانيات الوصول والاستعمال.[1]

تؤدي الأسماك والمنتجات السمكية دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي، وكذا التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الرفاه العامة، فاستهلاكها يوفر الطاقة، البروتينات ومجموعة من المواد المعدنية الأساسية، حيث نجد أن 17% من البروتين الحيواني المستهلك في العالم يأتي من الأسماك بل ويتعداه في بعض الدول[2]، وبعد أن أصبحت مشكلة الغذاء عبئا ثقيلا على ميزان مدفوعات بعض الدول، حيث تستنزف قيمة الواردات الغذائية نسبة كبيرة من العملات الأجنبية كان من الممكن استخدامها في إحداث التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها، وتعد الأسماك والمنتجات السمكية من المجالات الهامة في هذا الشأن نظرا لكونها من القطاعات التي يتحقق بها فائض انتاجي، كما يمكن استخدامها كبديل للحوم الحمراء ولحوم الدواجن[3]، وتعتبر الأسماك والأحياء المائية الأخرى مصدرا غذائيا هاما للإنسان، وبينما توفر اللحوم بجميع أنواعها نسبة 40% من الاحتياجات العالمية من البروتين الحيواني، فإن الأسماك توفر لوحدها نسبة 24% منها، وتتراوح نسبة البروتين في لحوم الأسماك ما بين 20 إلى 90% وهي تفوق نسبة البروتين في لحوم الأبقار، كما أن هذا البروتين ذو قيمة غذائية عالية ومصدر شديد الثراء، كما يتوفر

---

[1] Comité de la sécurité alimentaire mondiale, organisation des nations unis pour l'alimentation et l'agriculture, sécurité alimentaire et changement climatique, rapport du groupe d'experts de hauts niveaux sur la sécurité alimentaire et la nutrition, 2012, p31.

[2] حكيمة مختار رحماني، واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001\2002) ص39

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المؤتمر القومي حول الاستثمار والتجارة في قطاع المصائد السمكية في البلدان العربية، مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية، نوفمبر 1995، ص94-95.

على الأحماض الأمينية الأساسية في تغذية الإنسان، بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من الدهون توفر سعرات حرارية تفوق بكثير ما يوفره البروتين.[1]

وكذا فإن تطوير نشاط الصيد البحري في الجزائر سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، من خلال تحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج ومنه زيادة استهلاك المواطن للسمك وبتقليص عملية استيراد اللحوم الحمراء والبيضاء بالعملة الأجنبية وتخفيض فاتورة استيراد السلع الغذائية وتخفيض نفقات الصحة، وتجدر الإشارة إلى ان معدل الاستهلاك السنوي لدى الفرد الجزائري رغم ارتفاعه المحسوس من 3.02 كلغ للفرد سنة 1989 إلى 5.10 للفرد عام 2005، غير أنه ما زال يشكل معدل منخفض مقارنة مع المعدل الأدنى الذي حددته المنظمة العالمية للصحة 6.2 كغلم للفرد.[2]

المطلب الثاني: التطور المؤسساتي والتنظيمي لقطاع الصيد البحري

على المستوى الهيكلي خضع قطاع الصيد البحري في الجزائر لمدة طويلة لوصاية وزارة الدولة المكلفة بالنقل، وقد إستمر هذا الوضع الى غاية سنة 1979 وهي السنة التي تم فيها إستحداث أول أمانة للدولة خاصة بقطاع الصيد البحري، فأصبح هذا الأخير قطاعا مستقلا لأول مرة، لكن سرعان ما عاد ليخضع لإشراف وزارة الفلاحة التي تضمنت في هيكلها نيابة الوزارة المكلفة بالصيد البحري، حيث كان ذلك سنة 1984.[3]

وفيما يلي أهم المحطات التاريخية لتطور قطاع الصيد البحري

---

[1] منظمة (أرأم)، تقرير مؤتمر تربية الأحياء المائية في الألفية الثالثة، بانكوك، تايلاند، 20-2000/02/25، روما، 2002، ص11

[2] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، مجلة الصياد المسؤول، العدد التجريبي، سبتمبر 2001، احصائيات الصيد البحري 2000-2005، 2006، ص7.

[3] سيف الدين عتروس، مرجع سابق ص 187

جويلية 1963: كان قطاع الصيد البحري خلال هذه الفترة تحت وصاية وزارة التهيئة والعمرانية، الأشغال العمومية والنقل، وقد تم انشاء الديوان الوطني للصيد البحري office national des pêches (o n p) بموجب القانون رقم 275\63 حيث أسندت له مهمة تنظيم نشاط الصيد، تسويق منتجاته في الأسواق الداخلية والخارجية، وترقية ومراقبة التعاونيات من أجل تدعيم نمو الإنتاج والصناعات التحويلية[1]

نوفمبر 1979: تم حل الديوان الجزائري للصيد البحري وعوض بمؤسستين هما المؤسسة الوطنية لبناء السفن واصلاحها والتموين بمعدات الصيد البحري وصنعها (ECOREP) حيث كلفت هذه المؤسسة ببناء مختلف أنواع المراكب المعدة لصيد البحري واستيرادها وتصديرها وبيعها وإصلاح مختلف السفن والزوارق الخاصة بالصيد وصيانتها، ومن بين النتائج التي تم

تحقيقها رفع الإنتاج السمكي من 35000 طن سنة 1975 الى 62000 طن سنة 1984 أي زيادة قدرت ب 77.14 %.[2]

أما المؤسسة الثانية اتي تم انشائها لتحل مكان الديوان الجزائري للصيد البحري فقد تمثلت في المؤسسة الوطنية للصيد البحري، حيث أسندت له مهمة تنظيم نشاط الصيد، تسويق منتجاته في الأسواق الداخلية والخارجية، وترقية ومراقبة التعاونيات من أجل تدعيم نمو الإنتاج والصناعات التحويلية الأسماك والمحار وأنواع الحيوانات الأخرى المائية الصالحة للأكل، استيراد وتصدير المنتوجات والتجهيزات، المواد والخدمات التي تهم توسيع النشاط المكلفة به EWAPECHES.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 63\ 275، المؤرخ في 26_7_1963 يتضمن انشاء الديوان الوطني للصيد البحري، (ج ر.ع 53 المؤرخة في 02_08_1963 ص773).

[2] عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق ص 112

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم رقم 236\79، المؤرخ في 24_11_1979، يتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للصيد البحري، (ج ر ع 82، المؤرخة في 27_11_1979 ص1297)

أفريل 1990: تم انشاء الوكالة الوطنية لتنمية الصيد البحري(ANDP) حيث أسندت لها مهمة ضمان إدارة قطاع الصيد البحري، من خلال اقتراح مخططات تنمية للقطاع وبرامج الاستثمارات المتعلقة بها والسهر على تطبيقها. [1]

1999: تم انشاء أول وزارة مخصصة لهذا القطاع وهي وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية بموجب مرسوم رئاسي رقم 99\300.[2]

ماي 2001: تم انشاء مديريات للصيد البحري والموارد الصيدية على مستوى الولايات ذات الواجهة البحرية والولايات المتوفرة على قدرات مؤكدة في مجال تربية المائيات طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 01\135 ، وأسندت لها العديد من المهام كالعمل على تنمية الثروة السمكية وادارتها وتسييرها وحمايتها، والعمل على تثمين المصطحات المائية الطبيعية والاصطناعية، ترقية وتشجيع الاستثمارات في نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وكذا الصناعات المرتبطة بها [3]

2015: تم دمج قطاع الصيد البحري الى وزارة أخرى وهي وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 90\115 المؤرخ في 21_04_1990 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتنمية الصيد البحري، (ج ر ع 18 المؤرخة في 02_05_1990 ص583)

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 99\300 المؤرخ في 24_12_1999 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة (ج ر.ع 33 المؤرخة في 26_12_1999، ص5)

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 01\135 المؤرخ في 22_05_2001 يتضمن انشاء مديريات الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات وتنظيمها وسيرها.
(ج ر ع 29 المؤرخة في 23_05_2001 ص18_19)

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 15\194 المؤرخ في 23_07_2015 يتضمن تعين أعضاء الحكومة (ج ر ع 29 المؤرخة في 23_07_2015 ص46\47).

الشكل رقم (05): تطور التنظيم المؤسساتي لقطاع الصيد البحري في الجزائر

إسم الوزارة / الهيئة	الفترة
مديرية فرعية على مستوى وزارة النقل	1962 -1979
أمانة الدولة للصيد البحري على مستوى وزارة الفلاحة	1979 - 1982
أمانة الدولة للصيد البحري على مستوى وزارة النقل	1982 - 1984
نيابة وزارة على مستوى وزارة الفلاحة	1985 - 1986
مديريتان على مستوى وزارة الموارد المائية	1987 - 1988
مديرية فرعية على مستوى وزارة الفلاحة	1989 - 1990
المديرية العامة للصيد البحري	1990 - 1999
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	1999 - 2015
وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري	2015 -2018

من ناحية التطور التنظيمي على المستوى التشريعي، جدد قانون 31 ديسمبر 1962 تطبيق التشريع الاستعماري الذي تضمن العديد من النصوص المتعلقة بالصيد، لكن المرسوم الصادر في 12 أكتوبر 1963 حدد حدود المياه الإقليمية عند اثني عشر ميلًا بحريًا. النص الأول المتعلق بالصيد هو المرسوم بقانون الصادر في 9 يناير 1852 الذي ينظم ممارسة الصيد في فرنسا والذي تم تطبيقه في الجزائر بموجب مرسوم بتاريخ 22 نوفمبر 1852. بعد ذلك أضيفت عدة نصوص إلى اللوائح العامة للصيد البحري في الجزائر ولا سيما المرسوم المؤرخ 22 نوفمبر 1883 المتعلق بصيد المرجان في الجزائر وتونس وقانون 1 مارس 1888 الذي يحظر صيد الأجانب في المياه الإقليمية لفرنسا والجزائر. لكن أهم نص هو مرسوم 2 أكتوبر 1936 الذي ينظم ممارسة صيد الأسماك وهو نص شامل إلى حد ما مع تدابير وقائية مختلفة، ولا سيما للحفاظ على الأنواع. ظل هذا النص قابلاً للتطبيق نظريًا في الجزائر حتى عام 1976 .

صدر أول نص جزائري يتعلق بالتنظيم العام للمصايد في عام 1976. هذا قانون ينص على عدة أنواع من الصيد: 1) الصيد التجاري. 2) الصيد العلمي. 3) الصيد الترفيهي، وثلاث مناطق صيد: الساحل، في الخارج (يمارس الصيد قبالة السواحل) وفي أعماق البحار والصيد في المحيطات حيث تخضع جميع أنشطة الصيد للترخيص. عفا عليه الزمن بسرعة، ثم في 10 ديسمبر 1982 تم التوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وإلغاء هذا المرسوم، الذي لم يطبق كثيرًا في الممارسة العملية، واستبدل في عام 1994 بمرسوم تشريعي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصيد.

لم يتم اعتماد قانون شامل إلا في عام 2001 وتلاه سريعًا اعتماد العديد من النصوص التنظيمية لتطبيقه فقد شمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المصدق عليها بمرسوم 22 يوليو 1996، وكذلك إلى الاتفاقية الدولية للحفاظ على أسماك التونة الأطلسية الصادرة في ريو دي جانيرو عام 1966 والبروتوكول الملحق باتفاقية برشلونة المتعلق بالمناطق المحمية بشكل خاص في البحر الأبيض المتوسط [1]

المطلب الثالث: الدور التنموي للصيد البحري في المناطق الساحلية

تعتبر التنمية عملية متعددة الجوانب لها مجموعة من الركائز فهي مقرونة بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والخارجية ليضاف عنصر أخر في نهاية الثمانينات يأخذ مصطلح الأجيال المتعاقبة بعين الاعتبار، إضافة الى الحفاظ على البيئة، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة [2]

---

[1] Abdelmadjid Boushaba, l'Algérie et le droit des pêches martimes, Thèse pour le doctorat d'état en droit international public. 2008, p6,7

[2] حكيمة مختار رحماني، مرجع سابق ص 58

يعود أصل كلمة تنمية في اللغة الى فعل نمى، أنميت وأيضا نما ينمو نموا، وانميت الشيء أي جعلته ناميا ويقال نمى المال أي زاد كثر، فالنماء هو زيادة والتنمية هي زيادة الشيء كثرته وتطوره. [1]

أما اقتصاديا فقد استخدم مفهوم التنمية لدلالة على القيام بمجموعة من التغيرات الجذرية بهدف تطوير المجتمع وذلك بمعدل يسمح بتحسين مستوى حياة الافراد باستمرار أي زيادة قدرة الاستجابة المجتمع للمتطلبات والحاجيات الأساسية لحياة الأفراد من خلال تحسين توزيع العوائد وترشيد استغلال الموارد، فالتنمية هي تطوير شامل ومتكامل للمجتمع. كما تعرف بانها التحسين الكلي في الظروف المعيشية للمجتمع ككل ولا تسعى الي زيادة الإنتاج فقط بل توسيع خيارات الافراد أيضا، وذلك بتحقيق نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير القدرات البشرية، فالهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فقط بل الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. [2]

تعرف التنمية المحلية على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي"[3].

ويعرفها محي الدين صابر الذي يعتبرها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في

---

[1] هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الإسلامي، الإسكندرية. 2006 ص 17

[2] حكيمة مختار رحماني، مرجع سابق ص73

[3] عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا" [1].

يعتبر الصيد البحري جزء مساهم في عملية التنمية المحلية التي تسعى إلى تحقيقها كثير من البلدان الناشطة في هذا القطاع، فعلاوة على توفر فرق العمالة، وضمان الدخل للصيادين، تتطلب عملية تنمية المصايد السمكية البحرية الاهتمام الكامل بالمرافق الساحلية والتنمية الأساسية المرتبطة بالتصنيع، التسويق والتوزيع، وكذا الخدمات الملحقة بعملية الصيد.[2]

كما أن لقيام صناعة تربية المائيات الأثر الفعال في تنمية المناطق الريفية، حيث يمكن لهذا النشاط أن يحدث نوعا من التوازن الجهوي بين الريف والمدن الكبيرة، ولتحقيق ذلك يجب توفير المرافق العامة وخاصة الصحية والتعليمية في المناطق الريفية، دون أن ننسى العمل على تطور هذا النشاط، بالإضافة إلى الدور الفعال لاستزراع الأسماك في تنمية المناطق الساحلية والريفية على حد سواء، كما يعلب دورا هاما في التوازن البيئي.[3]

هناك علاقة تفاعلية لا يمكن اخفائها بين الصيد البحري كقطاع ناشط فعال ووسيلة من وسائل تحقيق التنمية، فتحقيق التنمية يتم على عدة مستويات وبطرق عديدة، حيث يتطلب وضع تصور لأهم النتائج المستقبلية لأي قرار يتم اتخاذه حاليا، ولأن المناطق الساحلية هي المتأثر الأول من جانب هذا القطاع حيث يجب الاخذ بعين الاعتبار البيئة المحلية لتلك المناطق وتنميتها وتهيئ المرافق اللازمة للارتقاء وتطوير هذا النشاط لتحقيق أكبر استفادة من هذا القطاع الذي سوف يؤثر بدوره في تنمية وتطوير المناطق الساحلية.

---

[1] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث (دراسة نقدية في علم الاجتماع)، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص 23.

[2] سيف الدين عتروس، مرجع سابق، ص 159

[3] أعمر بوزيد أمحمد، مرجع سابق ص 22

المطلب الرابع: معوقات قطاع الصيد البحري في الجزائر

تمثل الأسماك عنصرا هاما في غذاء الانسان، حيث تعتمد عليها العديد من الأسر في توفير مداخيلها من خلال عمليات الصيد أو الاستزراع السمكي ، حيث تمل المياه الساحلية و مصبات الأنهار مناطق هامة لتكاثر كما تمثل الشعاب المرجانية و مروج الأعشاب البحرية موئلا هاما للعديد من الأصناف البحرية، إضافة الى دورها الهام في حماية الشواطئ من التأكل بسبب الأمواج و التيارات البحرية الا أنها تعاني من التدهور و التدمير حيث يتم استغلال حوالي 80% من الثروة السمكية التي تتوافر عنها المعلومات في العالم استغلال كامل و مفرطا، و يرجع هذا التدهور في الثروة السمكية و غيرها من الكائنات المائية لمجموعة من الأسباب بعضها يتصل بممارسة نشاط الصيد و تربية المائيات و البعض الاخر بالنشاطات الأخرى للإنسان .[1]

المشاكل الناتجة عن الصيد البحري

هنا يجب التفرقة بين نوعين أساسين من المعوقات الأول هو الصيد المفرط والنوع الثاني هو ما يعرف بالصيد غير القانوني وغير المصرح ودون تنظيم.

أولا الصيد المفرط: يحدث الصيد المفرط عندما يتم صيد الأسماك أسرع من قدرتها على التكاثر والنمو هذا ما يزيد من هشاشة النظم الايكولوجية، كما أنه يؤدي الى انخفاض في نسبة أصناف بحرية أخرى خاصة الثدييات والطيور البحرية، كما العلماء دقو ناقوس ندر الأسماك منذ سنوات أثر الاستنزاف الحاصل، فالصيادون أصبحوا يجدون في شباكهم أسماك أصغر

[1] توفيق محسن عبد الحميد، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، تونس ص35

فأصغر حيث اختفت الكثير من الأصناف نظرا للاستغلال مخزونها بشكل كبير ملا يعطي الوقت الكافي للأسماك الصغيرة لتكبر. [1]

وما يعترض القيام به عند القبض على هذي الأسماك الصغيرة هي اعادتها الى البحر حية، ولكن هذا التوجه نادرا ما يقوم به الصيادون. كما ان أكثر من 27 مليون طن من السمك ترمى ميتة في البحر.

تعود أسباب الصيد المفرط الى العوامل التالية:

ا- الصيد الصناعي وتحسن التقنيات:

مع تزايد عدد البشر على سطح الأرض الذي أدى بدوره الى تزايد الطلب على الأسماك. ولتلبية هذا الطلب قام الانسان بتطوير سفن صيد أكثر تطورا وفعالية وهذا ما نتج عنه زيادة كبيرة في نسبة الأسماك المصطادة على حساب تكاثرها وطبيعة عيشها. [2]

ب- الدخول الحر للمصايد الطبيعية:

يرتبط الإفراج بوجود عدد كبير من السفر في بعض مصائد الأسماك، من منطق اعتبار الأرصدة السمكية ملكية عامة، واستغلالها متاح لمن لديه سفن ومعدات شريطة ان تستغل خارج 200 ميل بحري. حيث كلما زاد عدد الصيادين كلما زادت الجهود لصيد الموارد المستهلكة وقلت المداخيل، ان الطاقة الزائدة تؤدي الى الصيد المفرط الذي يليه تدهور الموارد، هذه الممارسات غير المستدامة تخلق صراع بين الفوائد على المدى القصير والطويل، وتؤثر تأثيرا خطيرا على التنوع البيولوجي وتحد القدرة على انتاج الغذاء الضروري لكثير من البلدان النامية. [1]

---

[1] حكيمة مختار رحماني، مرجع سابق ص 45

[2] جمعية الامم المتحدة للبيئة، التنوع البيولوجي هو الحياة، في إيطار السنة الدولية للتنوع البيولوجي،2010، مونتريال، كندا ص15_16

ج- الصيد العرضي (الأصناف غير المستهدفة):

يقصد به الأصناف المصطادة وغير المستهدفة، حيث تشمل الأنواع ذات القيمة السوقية المنخفضة، وأيضا الأصناف المستهدفة الصغيرة أو التي لم تبلغ الحجم القانوني. يعاد بيع بعض هذه الأنواع في الأسواق بينما يتم التخلص من أغلبها و إلقائها ميتة في البحر , حيث 25%من المصيد العالمي لا تصل الى الأسواق لكونها لا توافق مع تلك المستهدفة، صغيرة جدا، نوعيتها رديئة أو الغير المستهدفة .[2]

ثانيا الصيد الجائر: يقصد ثلاثة أنواع من نشاطات الصيد.

ا- الصيد غير القانوني: هو نشاطات الصيد التي تقوم بها السفن الوطنية او الأجنبية في المياه التي تقع ضمن نطاق دولة أخرى، دون أذنها، أو بما يتعارض مع قوانينها وقواعدها، وهو صيد ينتهك القوانين القطرية والإلتزامات الدولية.

ب- الصيد دون الإبلاغ: يتمثل في نشاطات الصيد التي لم تبلغ عنها أو بلغ عنها بطريقة مضللة لسلطات الدولية بما يتعارض مع قوانينها وقواعدها.

ج- الصيد دون تنظيم: تشمل نشاطات الصيد الممارسة من قبل مؤسسات لا تطبق او تعارض إجراءات الحفاظ على تسير وإدارة المصايد أو تلك التي تمارس في المناطق اين الأرصدة السمكية ليس لها تدابير حماية لا تطابق المسؤوليات والقوانين الدولية.

---

[1] حكيمة مختار رحماني، مرجع سابق، ص44

[2]Agence européenne pour l'environnement, problèmes prioritaires pour l'environnement méditerranéen, rapport N°4/2006, office des publications officielles des communautés européennes, Copenhague, 2006, p 85.

إن الصيد الجائر يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي وموائل الأسماك. فإضافة الى الضغط الممارس على المصائد فان استعمال بعض وسائل الصيد كشباك الحر في أعماق البحار بسبب اضطرابات مادية قد ينتج عنها تغيرات طويلة الأمد في الموائل الهشة. ويؤثر على عدد وتنوع الكائنات الحية خاصة الحساسة جدا للاضطرابات منها الشعاب المرجانية والاسفنج التي يمكن تدميرها بشبكة جر واحدة.

[1]

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني، دون ابلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، روما،2003، ص2-3

الفصل الثاني: دور وتأثير الصيد البحري في التنمية المحلية "دراسة بلدية دلس"

سعت الجزائر منذ إستقلالها الى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدأ بإعطاء الأولوية للجانب التنموي إطار استراتيجيات إقتصادية محكمة، تهدف الى تحقيق الأهداف المرجوة منها وصولا الى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، فمفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجتمعة متعددة الجوانب يسعى الى إحداث تغيرات هيكلية جذرية في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...الخ.

تعد بلدية دلس من البلديات الساحلية التي تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط، تحتوي هذه المنطقة على ميناء مخصص لصيد البحري، إعتمد عليه السكان لممارسة مهنة الصيد البحري وكسب رزقهم منذ القدم حيث ساعد هذا النشاط في تلبية حاجيات المنطقة وتحقيق نوع من الأمن الغذائي والإكتفاء بالإضافة الى الرفاه الاجتماعي قديما. [1]

تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث حيث سوف نتطرق في المبحث الأول الى إكتشاف ومعرفة منطقة دلس تاريخا وجغرافيا بطاقة تعريف حول بلدية دلس، والمبحث الثاني سوف نتطرق الى القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها هذه المنطقة في مجال قطاع الصيد البحري وسوف نعرض بعض الإحصائيات والتقارير وفي المبحث الثالث والأخير سوف نقوم بإكتشاف دور وتأثير قطاع الصيد البحري في عملية التنمية المحلية في بلدية دلس.

[1] أرشيف بلدية دلس.

المبحث الأول: بطاقة تعريف حول مدينة دلس

دللس أو دلس مدينة جزائرية على ساحل البحر المتوسط، بين بجاية و مدينة الجزائر، تنقسم المدينة الى حيين أولهما القصبة أو المدينة القديمة و تتركز في المرتفعات يميزها الشوارع الضيقة و البيوت المطلية بالأبيض و البساتين الكثيرة، ثانيا المدينة الأوروبية والممتدة على طول الساحل و في الطرف مقابل للمدينة العربية، يرجع الفضل للقرطاجيين في انشاء هذه المدينة حيث تطورت المدينة بعد قدوم الرومان و أصبحت تسمى روسوكوروس، و عرفت عهدا من الرخاء في عهد الامبراطور كلوديوس 50 م. لا تزال بعض الأسوار القديمة شاهدت على هذا العهد، كما أن المنابع المعروفة باسم سيدي سوسان ترجع الى هذا العهد أيضا، كما أن الحفريات ساعدت على العثور على عدة نماذج لفسيفساء، وبعض الحلي و الأواني و التي تم عرض بعضها في متحف الجزائر.

تقع مدينة دلس على بعد 106 كلم شرق مدينة الجزائر العاصمة و76 كلم شرق مدينة بومرداس و50 كلم شمال مدينة تيزي وزو، وتمتد على مساحة 50.60 كلم مربع ويحدها من الشمال واجهة البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب سلسلة جبلية التي تعتبر امتداد لسلاسل جبال جرجرة القبائلية، ومن الغرب واد سباو الذي يفصلها عن بلدية سيدي داود، ومن الشرق واد أوباي الذي يفصلها عن مدينة أعفير وترتفع المدينة عن مستوى سطح البحر ب 50 م. [1]

تحتل المدينة موقعا استراتيجيا هاما، وذلك بانفتاحها على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا، كان سببا وعاملا في احتكاكها بحضارات البحر الأبيض المتوسط (قديما وحديثا)، كما كان لارتفاعها عن مستوى سطح البحر والسلسلة الجبلية المحيطة بها جنوبا درعا وظهرا تحتمي به المدينة من الغارات البحرية وغارات القائل المحلية، يسود المدينة مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يمتاز بالعتدال وكثرة الأمطار شتاء أو حار وجاف صيفا.

[1] أرشيف بلدية دلس.

يبلغ عدد سكان بلدية دلس حوالي 32954 (حسب إحصائيات 2008) في حين تبلغ الكثافة السكانية 20651.26 نسمة\كم حيث يعتمد معظم سكان المنطقة على البحر كمصدر للقمة العيش ومصدر لرزق حيث يتواجد في دلس ميناء مخصص للصيد الحرفي والصيد الساحلي وهناك أيضا ملجئ صغير حديث التدشين.[1]

[1] أرشيف بلدية دلس.

المبحث الثاني: تشخيص لإمكانيات وقدرات قطاع الصيد البحري في دلس

أسطول الصيد:

يضم أسطول الصيد بميناء دلس ما يفوق 240 سفينة وقارب، موزعة على نشاطات الصيد الثلاثة والمتمثلة في: سفن صيد السردين، سفن الجياب، وسفن المهن الصغيرة. ويشكل النوع الأخير ما نسبته حوالي 74% من إجمالي أسطول الصيد البحري.

الشكل رقم06: توزيع أسطول الصيد بميناء دلس حسب طبيعة النشاط لسنة 2019

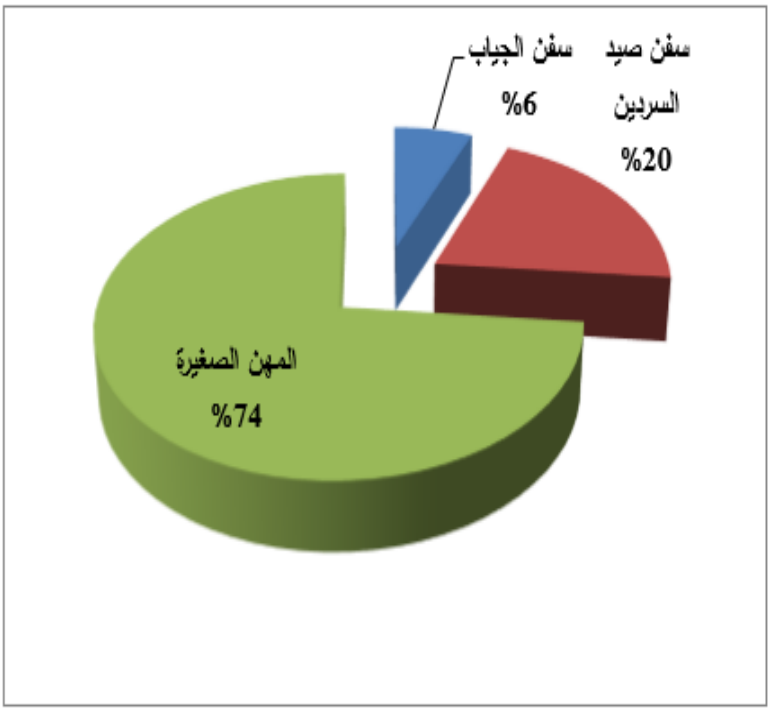

[1]

[1] بيانات مقدمة من مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس بتاريخ 01 سبتمبر 2020.

ويبقى الإشكال الوحيد المتعلق بسفن الصيد على مستوى ميناء مدينة دلس يتمثل في متوسط عمر سفن الصيد التي تنشط في القطاع، حيث أن أغلب السفن هي سفن صيد قديمة ومهتلكة، الأمر الذي يؤثر على مردودها في البحر، وعلى الناحية السوسيو- إقتصادية لمالكيها ولطاقم الصيادين على متنها، حيث يجد هؤلاء أنفسهم في كثير من الأحيان أمام حتمية البقاء لفترات طويلة بدون عمل نتيجة الأعطاب التي تصيب المعدات واللواحق المرتبطة بالسفن.

كما أن غياب المعدات المستعملة في وضع القوارب والسفن على اليابسة، والقيام بعمليات، يؤثر على مردودية القوارب، لأن(Le carénage) الفحص الدوري لحالة قوارب الصيد وصيانتها مجهزي السفن يصبحون في هذه الحالة مجبرين على التنقل إلى مناطق أخرى لفحص ومارجعة سفنهم

وقد تطور حجم أسطول الصيد في ميناء دلس خلال السنوات العشر الأخيرة بشكل ملحوظ، وذلك بزيادة عدد القوارب الصغيرة التي تنشط في إطار صيد المهن الصغيرة (الإعتماد على تقنيات صيد تقليدية وأساليب يدوية لصيد أنواع معينة من الأسماك ذات القيمة المرتفعة)، وقد استفاد عدد كبير من شباب المنطقة من قوارب صيد صغيرة في إطار مختلف البارمج التحفيزية التي اعتمدتها الحكومة، الأمر الذي جعل الميناء القديم يعاني من اكتظاظ كبير، حيث أن طاقة استيعابه النظرية لا تتعدى 150 سفينة وقارب.[1]

[1] بيانات مقدمة من مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس بتاريخ 01 سبتمبر 2020.

الإنتاج

يعد الساحل الذي تطل عليه مدينة دلس من بين السواحل المتوسطة على المستوى الوطني من حيث تنوع الموارد البيولوجية البحرية، وقد بلغ إنتاج الصيد سنة2019 أكثر من 3200طن مقسمة حسب الأصناف التالية: الأسماك الزرقاء، الأسماك البيضاء، القشريات، سمك أبو سيف، وأصناف أخرى، كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم 07: أنواع الأسماك المصطادة في ميناء دلس.

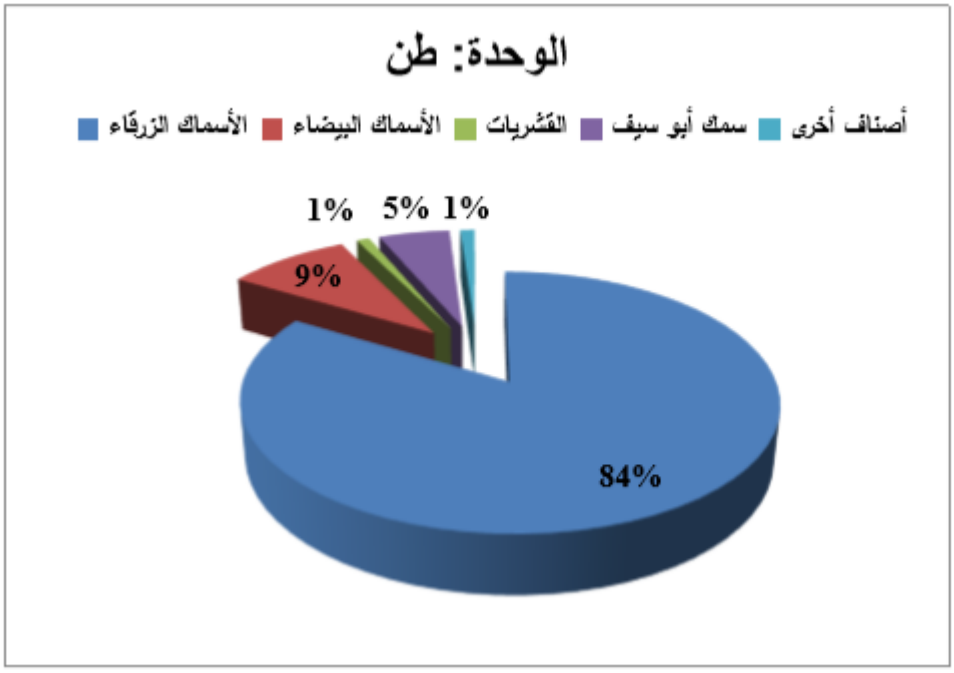

1

[1] بيانات مقدمة من مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس بتاريخ 01 سبتمبر 2020.

الشكل رقم 08: تطور انتاج الأسماك في ميناء دلس من سنة 2006 الى سنة 2017

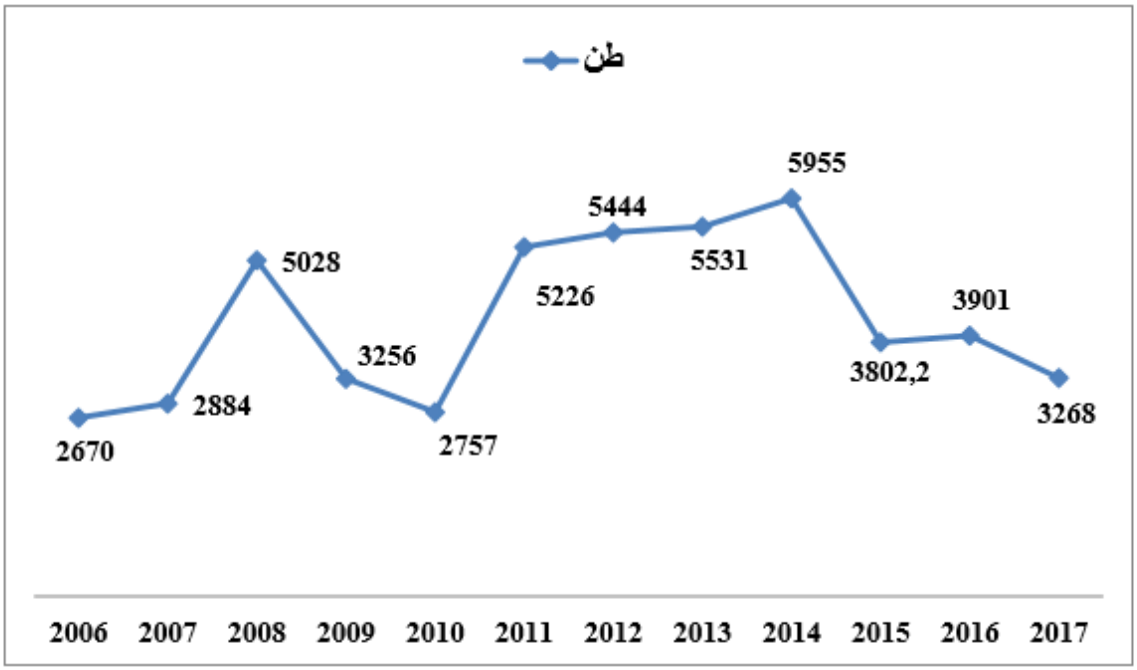

تميز الإنتاج الصيدي على مستوى ميناء دلس بالتذبذب وعدم الاستقرار، حيث بلغ سنة 2006 حوالي 2670 طن، وقد شهدت الفترة (2011_2014) تسجيل أكبر كمية من السمك، فبلغ الإنتاج سنة2014 حوالي 6000 طن، ثم أخذ بالتراجع في سنة 2015 مسجلا بذلك انخفاضا قدرت نسبته بـ 32,0%

وقد كانت الأسماك الزرقاء أكثر الأصناف صيدا خلال الفترة نفسها، حيث تفسر زيادة كمية الإنتاج خلال الفترة 2011-2014 بزيادة كمية الأسماك الزرقاء التي بلغت سنة 2014 أكثر من 97% من إجمالي الإنتاج، ثم أخذت هذه النسبة في التراجع لتبلغ حوالي 84 % سنة 2017.[1]

[1] بيانات مقدمة من مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس بتاريخ 1 سبتمبر 2020.

الشكل رقم 09: تطور إنتاج الصيد البحري في ميناء دلس حسب الأصناف 2006 الى 2017

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	الوحدة: طن											
الأسماك الزرقاء	2000	2364	4523	2784	2314	4850	5180	5391	5677	3508	3564	2733
الأسماك البيضاء	593	398	403	335	312	302	173	134	159	221.7	289	297
القشريات	47	43	49	108	24	20	9	3	02	09	25	31
سمك أبو سيف	30	55	51	/	102	17	68	82	80	45	10	172
أخرى	/	24	2	30	5	37	15	21	37	18.5	13	35
المجموع	**2670**	**2884**	**5028**	**3256**	**2757**	**5226**	**5444**	**5531**	**5955**	**3802.2**	**3901**	**3268**

اليد العاملة:

يمثل العنصر البشري أهم حلقة ضمن حلقات عملية الصيد البحري، وتتمثل اليد العاملة في كل البحارة والصيادين الذي تلقوا تكوينا في مجال الصيد، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف رئيسة هي: ربان السفن، الصيادون، والميكانيكيون.

وقد بلغ عدد البحارة في ميناء دلس2100 سنة 2019 حيث أن 50%منهم مؤهلين، مقسمين حسب الأصناف كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 10: أصناف الصيادين في ميناء دلس 2019

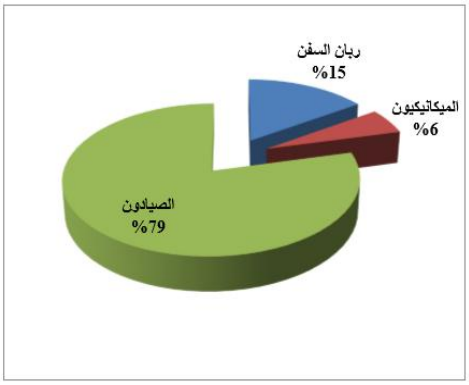

1

[1] : بيانات مقدمة من مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس بتاريخ 1 سبتمبر 2020.

المبحث الثالث: دور وتأثير الصيد البحري على التنمية المحلية لبلدية دلس

إن استقلال الجماعات المحلية في تسيير المشاريع التنموية يتوقف على قدرتها في تكوين موارد مالية وتحديد مجالات إنفاقها، لذلك فان تخلي الجزائر عن الإقتصاد الموجه وإتباع إقتصاد السوق سهل من عمل الجماعات المحلية خصوصا فيما يتعلق باتخاذ القرارات والبرامج التنموية وخطط الانفاق المحلي. كما أن البرامج ومخططات التنمية المحلية تحتاج الى التمويل المالي لإنجازها وتسييرها، حيث تعتمد من خلال هذه العملية على نوعين من التمويل.

أولا: التمويل عن طريق الإعتماد على الموارد الخارجية والحكومية.

حيث وضعت الدولة الجزائرية عبر سياسات مختلفة عدة أدوات لتمويل برامج التنمية المحلية تتمثل في مخططات التنمية المحلية (المخططات البلدية للتنمية، المخططات القطاعية للتنمية)

الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكذا صندوق التضامن البلدي والصندوق الاجتماعي للتنمية وكذلك الصندوق الوطني لتنظيم التنمية الفلاحية وصندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى.

ثانيا: التمويل عن طريق الإعتماد على الموارد الذاتية

تتوفر الجماعات المحلية على جملة من الوسائل المالية الذاتية التي تعمل من خلالها على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحقيق التنمية المحلية وتتمثل في الجباية المحلية التي تعتبر من أكبر المداخيل المحلية إذ تمثل نسبة 80% الى 90% من مجموع موارد الجماعات المحلية.[1]

[1] حسب بيانات مفتشية الضرائب.

من خلال لقائنا مع مسؤولي مفتشية الضرائب لبلدية دلس قدم لي المعلومات التالية:

تستفيد بلدية دلس من مجموعة من الضرائب والرسوم من خلال قطاع الصيد البحري المتوفر في المنطقة حيث تدفع سفن النزهة والسياحة (الصيد الترفيهي) حقوق التسجيل المقدرة ب 400.00 دج سنويا للخزينة العمومية

أما فئة السفن النفعية فينقسم الى نوعين:

أولا: الصيادين في نظام الضريبة الجزافية الواحدة

يتم دفع 5% من رقم الأعمال سنويا تحول 40.25% من هذه القيمة الى البلدية.

ثانيا: الصيادين في النظام الحقيقي

- الرسم على النشاط المهني يتم دفع 2% على رقم الأعمال، تحول 66% من هذه القيمة للبلدية.

- الرسم على القيمة المضافة يتم دفع 19% من رقم الأعمال تتحصل البلدية على 10% من هذه القيمة.

-الضريبة على الدخل الإجمالي تحسب على أساس نتيجة المحاسبة للسنة (تحسب على أساس السلم) وتذهب للخزينة العمومية.[1]

[1] حسب بيانات مفتشية الضرائب.

أما فيما يخص تأثير قطاع الصيد البحري في المحيط الاجتماعي لبلدية دلس فقد قمت بعملية إستطلاع وبحث وطرحت بعض التساؤلات على العمال في المجال وحتى السكان العادين.

كانت هناك مجموعة من ردود الأفعال لكن شيئ الملفت للإنتباه هو إستغراب السكان من الإرتفاع المحسوس لسعر الأسماك وعدم قدرة حوالي 60% من المواطنين من شراء اللحوم البيضاء

وفي مقابلة لي مع مجموعة من الصيادين طرحت هذا إشكال وكان الرد أن قلة الإنتاج وطلب المرتفع على هذا المنتوج ساهم فإرتفاع سعر الأسماك بالإضافة الى إفتقار بلدية دلس لمسمكة تابعة للبلدية، أيضا كان هناك بعض الشكاوى والإنزعاج من طرف الصيادين وذلك راجع لصعوبة الأوضاع العملية والمهنية في هذا المجال خاصة في ظل الأحوال الجوية الصعبة أو من حيث بداية موسم تكاثر الأسماك حيث يتوقف الصادين عن العمل لمدة معينة وهذا ما يؤثر على مستوى الدخل والرفاه الاجتماعي. [1]

في مقابلة مع مسؤولي بلدية دلس أكد لي أن دور و تأثير قطاع الصيد البحري في المساهمة لتحقيق التنمية المحلية، يبقى ضعيف جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى لاسيما مع إنخفاض نسبة الإنتاج و قلة الإستثمار في هذا المجال و درجة من العزوف من طرف الشباب في الإمتهان و التكون لهذا التخصص، كل هذه العوامل ساهمت في الحد من قدرة قطاع الصيد البحري في المساهمة أو تحقيق التنمية المحلية في بلدية دلس.[2]

[1] مقابلة مع طوبال حسان، صياد ميكانيكي، 01 أكتوبر 2020، ميناء دلس.

[2] مقابلة مع نائب رئيس بلدية دلس، 15 سبتمبر 2020، في مقر البلدية.

خاتمة:

يحتل قطاع الصيد البحري في الجزائر مكانة جد مهمة نظرا لإمكانياته الكبيرة كأحد القطاعات التي يمكنها أن تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع تزايد الطلب المحلي والدولي على منتجاته، إلا أنه عانى من التهميش وعدم الاستقرار في الإدارات التابع لها، وهو ما دفع بالسلطات لإنشاء حقيبة وزارية خاصة به تتكفل بتسييره وتطويره وتنميته.

تشكل الإيرادات المادية لهذا القطاع من ضرائب ودخل مستمر وكذلك مناصب عمل للمواطنين، مساهمة فعلية ومباشرة في تحقيق التنمية المحلية في دلس، ومن حيث الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يلعبه هذا القطاع وخاصتا مع انخفاض أسعار البترول وتوجه السياسات الجزائرية للتنمية المحلية للإعتماد على الموارد المحلية، لكن نقص الاستثمار والدعم في هذا المجال أثر سلبا على مردود الإنتاج ومن المعلوم أن نسبة الدخل في قطاع الصيد البحري هي مربوطة بكمية ونوعية الإنتاج، حيث أن قلة الإنتاج في ميناء دلس أثر على دخل الصيادين و كذلك على نسبة الأسعار بالنسبة للمواطنين أما من ناحية البلدية فنسبة الإيرادات من الضرائب سوف تقل و بالتالي هناك تأثير نوعا ما على التنمية المحلية للمنطقة. وبهذا يمكن القول أن الفرضية الأولى: إن الاستغلال العشوائي للمناطق الساحلية أثر على قطاع الصيد البحري إيكولوجيا ودمر الثروة السمكية. هي صحيحة. أما بالنسبة للفرضية الثانية: أدى عدم الاهتمام بقطاع الصيد البحري إلى تقليص دوره وجعله قطاعا ثانويا لا يساهم في التنمية. فهي غير صحيحة لأنه رغم المشاكل التي يعاني منها القطاع إلا أنه يبقى قطاع فعال ويساهم في عملية التنمية. والفرضية الثالثة صحيحة وقد شرحنا ذلك في الفصل الثاني، وللإجابة عن الإشكالية يمكن القول أن مدى مساهمة قطاع الصيد البحري في التنمية المحلية نسبي وهو يتعلق بدرجة الاهتمام و التطوير من طرف الدولة والفاعلين في هذا المجال.

.

قائمة المراجع:

القرأن الكريم

1)الأية 96 من سورة المائدة

الكتب

2) التابعي، كمال. **تغريب العالم الثالث** (دراسة نقدية في علم الاجتماع). مصر: دار المعارف، القاهرة ،1993.

3)محسن، عبد الحميد توفيق. **التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، 2015.

4)مصطفى الجمل، هشام. **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**. لإسكندرية: دار الفكر الإسلامي، ط 1، 2006.

5)عبد المجيد، عبد المطلب. **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية: دار النشر الثقافية، مصر، 2001.

المنشورات والجرائد الرسمية:

6)الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، القانون رقم 63\ 275، المؤرخ في 26_7_1963 **يتضمن انشاء الديوان الوطني للصيد البحري**، (ج ر.ع 53 المؤرخة في 02_08_1963).

7)الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، مرسوم رقم 79\236، المؤرخ في 24_11_1979، **يتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للصيد البحري**، (ج ر ع 82، المؤرخة في 27_11_1979).

8)الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 90\115 المؤرخ في 21_04_1990 **المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتنمية الصيد البحري**، (ج ر ع 18 المؤرخة في 02_05_1990).

9)الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم الرئاسي رقم 99\300 المؤرخ في 24_12_1999 **المتضمن تعيين أعضاء الحكومة** (ج ر.ع 33 المؤرخة في 26_12_1999).

10)الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 01\135 المؤرخ في 22_05_2001 **يتضمن انشاء مديريات الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات وتنظيمها وسيرها**. (ج ر ع 29 المؤرخة في 23_05_2001).

11) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم الرئاسي رقم 15\194 المؤرخ في 23_07_2015 **يتضمن تعين أعضاء الحكومة** (ج ر ع 29 المؤرخة في 23_07_2015).

12)الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، قانون رقم 01/ 11 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق ل 3يوليو 2001 **المتعلق بالصيد البحري في تربية المائيات**، الجريدة الرسمية رقم 36.

13)وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري والموارد الصيدية** 2003-2007.

14) وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الآفاق المستقبلية للقطاع البحري وتربية المائيات، محاضرة وزير الصيد.**

15) وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات** 2003 2007.

16) منظمة (أرأم)، **تقرير مؤتمر تربية الأحياء المائية في الألفية الثالثة**، بانكوك، تايلاند، 20-2000/02/25، روما، 2002.

17) وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، مجلة الصياد المسؤول، العدد التجريبي، سبتمبر 2001، **احصائيات الصيد البحري** 2000-2005، 2006.

18) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني، دون ابلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه**، روما،2003.

19) جمعية الامم المتحدة للبيئة، **التنوع البيولوجي هو الحياة، في ايطار السنة الدولية للتنوع البيولوجي**،2010، مونتريال، كندا.

20) الاتحاد العلمي للشباب والأمم المتحدة، **شارة التحدي الخاصة بالمحيط**، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما،2014.

المجلات:

21) عمر بلبشير، **بعض المعطيات عن المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في بلاد المغرب الأوسط من خلال المصادر الجغرافية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، العدد06، ديسمبر 2011.

الأطروحات والمذكرات:

22) موساوي، مليكة. **النظام القانوني للاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات**، رسالة ماجستير في القانون فرع قانون الاعمال. جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2006 2007).

23) مغاري، عبد الرحمان. **اقتصاد الصيد البحري في الجزائر**، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1995.

24) مغاري، عبد الرحمان. **واقع وأفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وقدراته على تحسين الوضعية الغذائية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة. جامعة الجزائر: تخصص علوم اقتصادية، 2006.

25) أعمر أبو زيد، **تحليل نشاط النشاط الصيد البحري "دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر** " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية الاقتصادية وعلوم التسيير،2002).

26) سيف الدين عتروس، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (جامعة باجي مختار عنابة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 2017\2018).

27) مختار رحماني حكيمة، **واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2001\2002).

المراجع باللغة الفرنسية:

28) Agence européenne pour l'environnement, **problèmes prioritaires pour l'environnement méditerranéen**, rapport n°4/2006, office des publications officielles des communautés européennes, Copenhague, 2006.

29) Comité de la sécurité alimentaire mondiale, organisation des nations unis pour l'alimentation et l'agriculture, sécurité alimentaire et

changement climatique, **rapport du groupe d'experts de hauts .niveaux sur la sécurité alimentaire et la nutrition**, 2012

30)Raymond Summouet, **Essai sur l'économie des pêches** 1960,**maritimes**, en Algérie, thèse en droit, n°01

31) Claire Abel-Coindoz, Philippe Baguet, **la pêche durable**, le journal de Rist éco, Volume n° 1, ConsorzioRisteco, paris, avril 2009

32) Abdelmadjid boushaba **,l'Algérie et le droit des pêches maritimes** ,thèse pour le doctorat d'état en droit international public ,2008 .

33) Abdelmadjid boushaba, **l'Algérie et le droit des pêches maritimes**, doctorat d'état, spécialité droit international public, université mentouri (Constantine), 200

قائمة الأشكال

الرقم	الاسم	الصفحة
01	تطور انتاج السمك في الجزائر 2017/2009	16
02	تنوع انتاج السمك في الجزائر	17
03	تطور عدد البحارة في الجزائر	18
04	اهم التجهيزات ذات صلة بنشاط الصيد البحري	20
05	تطور التنظيم المؤسساتي لقطاع الصيد البحري	29
06	تطور اسطول الصيد البحري بميناء دلس لسنة 2009	42
07	أنواع الأسماك المصطادة في ميناء دلس	44
08	تطور انتاج الأسماك في ميناء دلس من سنة 2017/2006	45
09	تطور انتاج الصيد البحري في دلس حسب الاصناف	46
10	أصناف الصيادين في ميناء دلس 2019	47

الفهرس صفحة

الفصل الأول: قطاع الصيد البحري في الجزائر.....01

المبحث الأول: ماهية الصيد البحري وواقعه في الجزائر.....02

المطلب الأول: تعريف الصيد البحري 03

أنواع الصيد البحري.....05

المطلب الثاني: خصائص الصيد البحري في الجزائر.....10

المطلب الثالث: إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر.....14

المبحث الثاني: قطاع الصيد البحري في الجزائر بين الدور التنموي ومعوقات تطوره....22

المطلب الأول: أهمية قطاع الصيد البحري على المستوى الاقتصادي.....23

أهمية قطاع الصيد البحري على المستوى الاجتماعي 24

أهمية قطاع الصيد البحري على المستوى تحقيق الأمن الغذائي.....25

المطلب الثاني: التطور المؤسساتي والتنظيمي لقطاع الصيد البحري.....27

المطلب الثالث: الدور التنموي للصيد البحري في المناطق الساحلية 30

المطلب الرابع: معوقات قطاع الصيد البحري في الجزائر.....32

الفصل الثاني: دور وتأثير الصيد البحري في التنمية المحلية.....36

المبحث الأول: بطاقة تعريف حول مدينة دلس 37

المبحث الثاني: تشخيص لإمكانيات وقدرات الصيد البحري في دلس.....39

المبحث الثالث: دور وتأثير الصيد البحري على التنمية المحلية لبلدية دلس.....44

خاتمة.....47

قائمة المراجع.....48

قائمة الاشكال.....54